جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة العربية

مذكرة ماستر

الميدان : لغة و أدب عربي
الفرع : دراسات لغوية
التخصص : لسانيات عربية

رقم: ع/18

إعداد الطالب:
شروف سهام

يوم: .../.../2021

الحدود النحوية في أمالي ابن الحاجب

لجنة المناقشة:

ملاوي صلاح الدين	أ. د.	**جامعة محمد خيضر – بسكرة –**	**مشرفا و مقررا**
سهل ليلى	أ. د.	**جامعة محمد خبضر – بسكرة –**	**رئيسا**
لهويمل باديس	أ. مح أ	**جامعة محمد خيضر – بسكرة –**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2020م/ 2021م

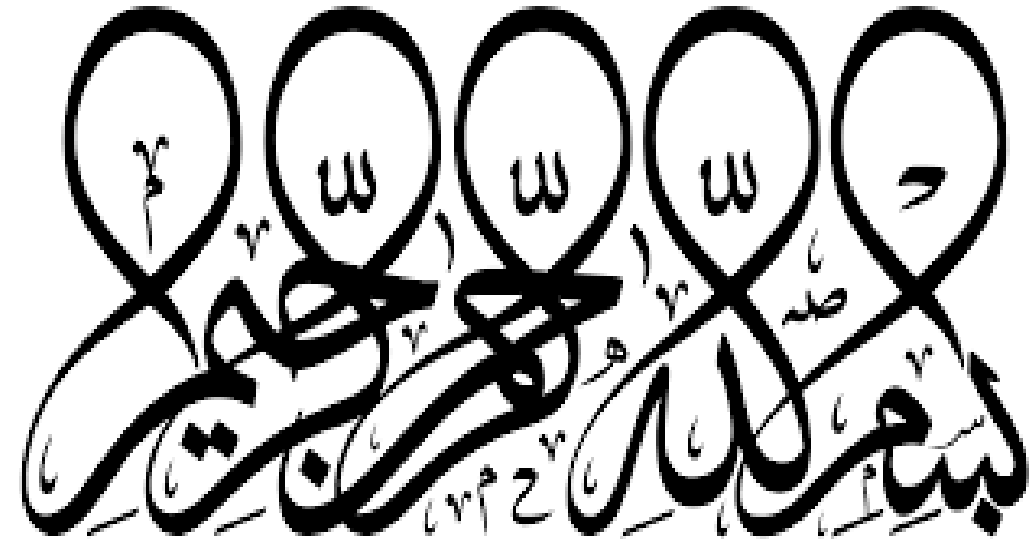

" العلم قسمان :

- أحدهما : علم بذوات الأشياء و يسمى تصورا
- و الثاني : علم بنسبة الذوات بعضها إلى بعض ، بسلب أو ايجاب ويسمى تصديقا

و إن الوصول إلى التصديق بالحجة ، و الوصول إلى التصوير التام بالحد ."

معيار العلم ، ص 253

شكر و عرفـان

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف

صلاح الدين ملاوي

- حفظه الله –

ولكل من كان له مثقال ذرة في انجاز هذا

العمل

مقدمة

لم يشتهر عند النحاة الأوائل معرفتهم بالمنطق الأرسطي ، لأنّ المنطق في تلك الفترة لم يكن معروفا عندهم ، فما قاموا به من أعمال كان جمعهم اللغة العربية ، من ثمّ استقراؤها للخروج بالقاعدة النحوية التي يرجى من ورائها عصمة اللسان العربي من اللحن ، مبتغين في ذلك الهدف الأسمى ألا وهو صيانة القرآن الكريم من التحريف ، وبعد الفتوحات الإسلامية واطلاع العرب على الثقافات الغربية خاصة في العصر العباسي ، التي فُتحت فيه أبواب الترجمة على مصراعيها ، من خلال التشجيع لها مقابل مكافأة على ذلك ، والذي نجم عنه تسارع الناس في ترجمة الكتب، و امتلاء خزائن المكاتب ، ولعل في إنشاء الخليفة المأمون بيت الحكمة سنة (215هـ) الدور الكبير في اطلاع اللغويين و النحويين وغيرهم على تلك الثقافات خاصة الثقافة اليونانية .

لا جرم أن تأثر النحو بالمنطق كان بعد نهاية القرن الثالث الهجري ، أي بعد نضج و اكتمال النحو عند الأوائل ، ولم يُعهد على الخليل أو سيبويه وغيرهم ممن سبقهم أو عاصرهم ، تعاطيهم المنطق بأي وجه من الوجوه دليلا على أصالة النحو العربي الذي نشأ على أيديهم .

ومن المجالات التي كان تأثير المنطق عليها جليا ، مجال التعريف والتحديدات ، فمن الحدود النحوية خاصة بعد القرن الثالث ما تعلق تعلقا شديدا بالجانب المنطقي الأرسطي ، مما جعلها غالبا تبدو في ثوب اصطلاحي مقعد ، وأحيانا تفتقر إلى الوضوح و الدلالة ، وذلك نتاج ادخالهم مصطلحات المناطقة في التعريف كقولهم بالحد الجامع المانع ، والجنس ، و الفصل ، والدور ... وغيرها من المصطلحات .

إن الحدود النحوية من المسائل التي يبدو أثر المنطق واضحا فيها ، لذا سيتناول هذا البحث الحد النحوي في إحدى المدونات النحوية المهمة ، وهو كتاب الأمالي لابن الحاجب ، وجل هذه الحدود التي قمنا بجردها وضعها ابن الحاجب ، وصاغ عباراتها ، وأودعها في مقدمته الموسومة بالكافية ، وقام بشرحها في الأمالي ، بذلك يكون " **الحدود النحوية في أمالي ابن الحاجب** " عنوانا لبحثنا الذي نحن بصدد دراسته .

وترجع أهمية هذا البحث إلى كونه يمثل جانبا هاما من جوانب التفكير النحوي عند العرب القدماء ، ممن تأثر بعلم الفلسفة و الكلام ، فمما أصبح مسلما به عند الدارسين ، أن ثمة علاقة ربطت البحوث المنطقية بالدراسات النحوية القديمة تأثرا و تأثيرا ، وهذا كان بعينه دافع لنا لخوض غمار هذه الدراسة .

وقد اتبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي الذي تخللته آلية التحليل ، بغية الإجابة عن اشكالية مفادها :

- **هل الحدود النحوية في أمالي ابن الحاجب جامعة مانعة ؟**

ذلك من أجل بيان طبيعة حدود ابن الحاجب التي تحدث عنها في أماليه ، ومدى تأثرها بالجانب المنطقي ، وهل حقا هي حدود تخضع لمعايير المنطقيين؟ ، وهل يستحق تسميتها بلفظ(حد)؟.

وقد اقتضت طبيعة الدرس في هذا المجال والمادة التي توافر عليها هذا الشرح ، بعد جمعها وتلخيصها إلى أن تكون خطة منصبة في فصلين بعد مقدمة استهلالية للبحث ، وخاتمة لأبرز ما توصلنا إليه :

- **واختص الفصل الأول المعنون بـ " الحد النحوي بين الإبداع و الاتباع"** رصد :
  - **مفهوم التعريف ، وبيان أجزائه و أقسامه .**
  - **التعرف على طريقة النحاة و أساليبهم في تعريفهم للمصطلحات .**
  - **تتبع مراحل تشكل الحد النحوي من بداياته حتى نضوجه إلى تأثره بالمنطق الأرسطي.**
- **واختص الفصل الثاني المعنون بـ " طبيعة الحدود النحوية في أمالي ابن الحاجب "** بالدراسة التطبيقية ، ذلك من خلال جرد الحدود ثم تتبع طبيعتها بالاعتراض لبيان صدق حدّيتها، وقد قسمنا

هذا الأخير إلى أقسام ، يضم كل واحد منهم مجموعة من الحدود المشتركة في باب من أبواب النحو ، وما تبقى منها أدخلناه في قسم خاص بدون اشتراك ، وكان ذلك كالآتي :

- **الكلام و ما يتألف منه** : ويضم حد (الكلمة ، و الاسم ، و الحرف).
- **المرفوعات و المنصوبات** : أما المرفوعات فتضم حد (الفاعل) ، أما بالنسبة للمنصوبات فتضم حد (المفعول المطلق ، المفعول به ، المفعول فيه ، المنادى ، الاستثناء المنقطع).
- **المجرورات و التوابع** : أما المجرورات فتضم حد (المضاف إليه) ، أما بالنسبة للتوابع فتضم حد (التوابع ، النعت ، البدل ، بدل الاشتمال ، عطف النسق ، عطف البيان) .
- وما تبقى من الحدود وضعناها تحت قسم **– مواضيع متفرقة –** ويضم حد (الفعل الماضي، الإعراب ، المعرب ، المضمر ، المجموع ، المصدر ، العلم ، الفاعل).

وقد استمد بحثنا مادته العلمية من الدراسات السابقة في مجال الحدود و التعريفات ، وبخاصة:

- مقدمة في صنع الحدود و التعريفات – للسنوسي .
- الحدود النحوية في التراث – كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا – لجنان التميمي .
- التعريفات النحوية الأسس و الأهداف – كتاب الحدود في علم النحو للآبذي أنموذجا – لـ امحمد بابا (دكتوراه) من جامعة أبي بكر بلقايد . تلمسان.
- الاعتراض المنطقي على الحد النحوي – لسليمان الضحيان .

وفي خاتمة هذه المقدمة لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور المشرف (ملاوي صلاح الدين) على جهده وعطائه ، والمسكُ مسكٌ حتى لو بالغت في مدحه لم تزده طيباً.

الفصل الأول :

أثر المنطق الأرسطي في صناعة الحد النحوي

- أولا : التعريف : مفهومه ، أجزاؤه ، أقسـامه
- ثانيا : أسالـيب التعـريف النـحوي
- ثالثا : مراحـل تشكـل الحـد النحوي

- **تمهيد :**

إن الدارس لتاريخ النحو يجد أن أثر المنطق في النحو واقع لا شك فيه و يمكن القول إن مجال تأثير المنطق و الفلسفة في النحو واقع في أربعة مجالات[1]:

- مجال الحدود و التعريفات .
- اعتماد بعض النحاة على القسمة العقلية و القياس المنطقي في تحقيق المسائل
- استعمال مصطلحات المنطق في عرض المسائل كالدور و التسلسل والماهية والماصدق...
- طرق الاعتراض ودفع الاشكالات إما بطريق المنع بأن يمنع ما يدعيه المعترض أو يدفع اعتراضه بالدليل العقلي أو النقلي .

ولما كان للتحديد دور هام في تقصي كنه المصطلحات ، والتأسيس لعلم النحو ، تناولنا بالدراسة في هذا الفصل مجال الحدود و التعريفات لنتبين صحة تأثر هذا الأخير بالمنطق ، لما شاع في وقوع بعض النحاة في استعمال تعريف المصطلحات على طريقة المناطقة .

[1]- نشأت علي محمود ، المصطلحات المشتركة ين علماء المنطق و علماء النحو ، مجلة جامعة زاخو ، المجلد 1 ، العدد 1 ، 2013م ، ص 65.

أولا : التعريف : مفهومه ، أجزاؤه ، أقسامه

1) مفهوم التعريف :

أ. لغة :

والتعريف من مادة (عَرَفَ) ، يقول الفيروزبادي " عَرَفه يعْرِفُه مَعرِفةً وعِرْفانا و عِرفَة، بالكسر وعِرفانا ، بكسرتين مشددة الفاء : عَلِمَه "[1] و " مَعرفةٌ: أدركه بحاسة من حواسه ، فهو عارف ، وعريف ، وهو، وهي ، عَروفٌ ، وهو عَروفةٌ "[2] ، و " قرأ الكسائي ﴿ عَرَفَ بَعْضَهُ﴾[التحريم : 3]، أي: جازى حفصة رضي الله تعالى عنها ، ببعض ما فعلت ، أو معناه : أقرّ ببعضه و أعرض عن بعض ، ومنه : أنا أعرف للمحسن و المسيء ، أي : لا يخفى عليَّ ذلك و لا مُقَابلته بما يوافقه (...) و التعريف : الإعلام ، وضد التنكير "[3].

ب. اصطلاحا :

و التعريف هو " عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر"[4]، و إنّ " معرّف الشيء ما يقال لإفادة تصوره فيشترط أن يكون مساويا أجلى ، فلا يصح التعريف بالأعم والأخص والمساوي معرفة و الأخفى ، والتعريف بالفصل القريب حد و بالخاصة رسم ، فإن كان مع الجنس القريب فتام و إلا فناقص أن يكون أعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ"[5]، وقال عنه التفتازاني : " معرف الشيء ما يقال عليه لإفادة تصوره "[6]، وعرّفه القاضي ابن سهلان : " هو القول الدال على ماهية الشيء " [7] ، أما البهاريّ فبقوله : "معرّف الشيء ما يحمل عليه تصويرا

---

[1] – الفيرزآبادي ، القاموس المحيط ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، دط ، 2008 م ، ص 1076 .

[2] – مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، مصر ، ط4 ، 2004، ص 595 .

[3] – الفيروزآبادي ، قاموس المحيط ، ص 1076 ، 1077 ، 1078 .

[4] – الشريف الجرجاني ، معجم التعريفات ، تح : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، مصر ، دط ، دس، ص 56 .

[5] – سعد الدين التفتزاني ، متن تهذيب المنطق و الكلام ، تح : عبد القادر الكردي ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط 1 ، 1912 م ، ص 7 .

[6] – عبد الرحمن السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2004م ، ص 20 .

[7] – نفسه ، ص 20 .

تحصيلا أو تفسيرا "[1] وعنه قال الكلنبوي : " قول يكتسب من تصوره تصور شيء آخر بنكهة أو بوجه يميزه عما عداه "[2] ، واختصره الشاه رفيع الدين في قوله : "كاسب التصور "[3].

فلو التمسنا تعريفا يشمل كل ما سبق لقلنا هو " ما يقال على الشيء ليفيد تصوره بالكُنه أو ما يميزه عن كل ما عداه "[4] .

ومن ألقابه المعرّف و التعريف كما اسلف ذكره و القول الشارح و" سمي به لشرحه الماهية ويقال له التعريف ومعرّف الشيء ما تستلزم معرفته معرفته "[5] ، و الحد " و إن كان من أنواع التعريف عند أهل المعقول ؛ إلا أنه مرادف له عند أهل العربية و الأصول "[6].

[1] – نفسه ، ص 20 .

[2] – السابق ، ص 21

[3] – نفسه ، ص 21 .

[4] – نفسه ، ص 21 .

[5] – زكرياء الأنصاري ، مطلع شرح ايساغوجي ، تح : عبد الرحمن النادي ، دب ، دط ، دس ، ص 9 .

[6] – السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 22 .

2) أجزاء التعريف :

أ. الجنس [1]:

و " الجنس لغة : الضرب من كل شيء ، وعند المنطقيين كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك ، فالكلي [2] جنس فخرج بمختلفين بالحقيقة : النوع و الخاصة والفصل القريب ، و بما بعده الفصل البعيد و العرض التام " [3]، ويعرفه ابن سينا : "الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع أي بالصور و الحقائق الذاتية و إن لم يعرف بعد النوع الذي هو مضاف إلى الجنس ، وقولنا في جواب ما هو أي قولا بحال الشركة لا بحال الانفراد، كالحيوان للإنسان و الفرس لا كالحساس للإنسان و الفرس " [4] والجنس " هو مبدأ ما لأنواع التي تحته و هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع " [5] .

و الجنس في عرف النحويين و الفقهاء " هو اللفظ العام ، فكل لفظ عمّ شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته ، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف . وعند آخرين : لا يكون جنسا حتى يختلف بالنوع نحو : الحيوان ، فإنه جنس للإنسان و الفرس و الطائر ونحو ذلك ..." [6].

وإن الأوائل ذكروا " قسما في الجنس لا معنى له ، وهو : كتميم لبني تميم، و البصرة لأهلها والوزارة لكل وزير ، و الصناعة لأهلها ، وهذا غير محصور و لا منضبط ، فلا وجه للاشتغال به ، و إنما نقصد بكلامنا الجنس الذي ذكرنا أولا وهو ك اللفظ الجامع لنوعين من المخلوقات فصاعدا،

---

[1]– الجنس : " هو عبارة عن لفظ يتناول كثيرا ؛ ولا تتم ماهيته بفرد هذا الكثير ، كالجسم . و إن تناول اللفظ كثيرا على وجه تتم ماهيته بفرد منه نوعا كالإنسان . ثم هذا الفرد الذي تتم به ماهية النوع يسمى فصلا ، وهذا عند المتكلمين و المناطقة " الكفوي ، الكليات ، ص 338 ، 339.

[2] – الكلي : " ما من شأنه أن يحمل على أكثر من واحد " أرسطو ، منطق أرسطو ، تح : عبد الرحمن بدوي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر ، دط، 1948م ، ص66/1 .

[3] – عبد الرؤوف بن المناوي ، التوقيف على مهمات التعريف ، تح : عبد الحميد صالح حمدان ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1990م، ص 131 .

[4] – ابن سينا ، النجاة في الحكمة المنطقية و الطبيعة الآلهية ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط2 ، 1938م ، ص 8 ، 9 .

[5] – ارسطو ، منطق أرسطو ، تح : عبد الرحمن بدوي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر ، دط ، 1952م ، ص3/ 1024.

[6] –أبو البقاء الكفوي ، الكليات ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1998م، ص 339 .

وليس يدل على شخص واحد بعينه كزيد وعمروا ولا على جماعة مختلفين بأشخاصهم فقط كقوله : الناس ، أو كقوله الإبل ، أو كقوله القبلة ، لكن على الجماعة تختلف بأشخاصهم وأنواعهم كقولك : " الحي " الذي يدل على الخيل و الناس و الملائكة و الحي كل حي "[1].

- **أقسام الجنس** :وينقسم الجنس باعتبارين :

➢ **باعتبار نسبته إلى الماهية التي هو جنس لها إلى :**

– **الجنس القريب** : " وهو ما يقال جوابا عن الماهية و عن كل ما يشاركها فيه كالحيوان مثلا ، إذ يقال جوابا عن الإنسان و عن سائر ما يشاركه في الحيوانية ، فالجنس القريب إذن : إنما يتصور فيما كان عاما بين جميع المشاركات فيه وكانت الأجناس إزاءه متعددة "[2].

– **الجنس البعيد** : " وهو ما يقال جوابا عن الماهية و عن معض مشاركاتها فيه ، مثاله : لو سئل عن الإنسان و الشجر ، فإن الجواب هو : الجسم النامي ؛ لكن هذا الجواب لا يتجه إذا أجيب به عن الإنسان و الأسد مثلا؛ لوجود مشارك آخر وهو النبات "[3].

➢ **باعتبار دخوله أو عدم دخوله تحت مفهوم آخر :**

– **الجنس العالي** : " هو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس ، كالجوهر[4] على القول بجنسيته"[5].

– **الجنس المتوسط** : " وهو الذي فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامي"[6].

---

[1] – ابن حزم ، التقريب لحد المنطق ، ص 24 ، 25 .

[2] – السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 40 ، 41 .

[3] – نفسه ، ص 41 .

[4] – الجوهر :" مثل قولنا انسان ، و حيوان ، وفرس " الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، تح : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 2013م ، ص 78 .

[5] – الكفوي ، الكليات ، ص 339 .

[6] – نفسه ، ص 339 .

- **الجنس السافل** : " هو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس ، كالحيوان ، لأنه الذي تحته أنواع الأجناس " [1].
- **الجنس المفرد** : " هو الذي ليس فوقه جنس ولا تحته جنس ، قالوا : لم يوجد له مثال"[2].

ب. النوع :

ويرسم النوع بأحد المعنيين ، الأول أنه "كلي يحمل على أشياء و لا تختلف إلا بالعدد في جواب ما هو"[3] ، و الثاني : " بأنه كلي يحمل عليه الجنس وعلى غيره حملا ذاتيا أوليا " [4]، يقول ابن سينا: " و أما النوع فهو الكلي الذاتي الذي يقال على كثيرين في جواب ما هو ، ويقال أيضا عليه و على غيره آخر في جواب ما هو بالشركة ، مثل الحيوان الذي هو نوع من الجسم ؛ فإنه يقال على الإنسان والفرس في جواب ما هو بالشركة ، ويقال الجسم عليه و على غيره أيضا بالشركة في جواب ما هو " [5].

- **أقسام النوع** : وينقسم النوع إلى :

- **النوع الحقيقي** : وهو "كل مقول على واحد أو على كثرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو"[6]، وينقسم النوع الحقيقي باعتبار ما يدخل تحته إلى:
- **النوع المنفرد** : " و هو مالم يدخل تحت جنس ويدخل تحته أفراد . مثاله: العقل والنقطة؛ على القول ببساطتهما وعدم دخولهما تحت جنس معين"[7].

---

[1] – نفسه ، ص 339 .

[2] – نفسه ، ص 339 .

[3] – أبي حامد الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، تح: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 2013م ، ص 77 .

[4] – نفسه ، ص 77 .

[5] – ابن سينا ، النجاة ، ص 9 .

[6] – الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص 207 .

[7] – السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 46 .

- **النوع الحقيقي غير المفرد** : وهو ما يدخل تحت جنس ويدخل تحته أفراد حقيقية . مثال ذلك : الانسان المندرج تحته أفراد كزيد وعمرو ، وهو نفسه النوع السافل الذي سيلي ذكره في أقسام النوع الاضافي [1] .

- **النوع الإضافي** :" ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس قولا أوليا أي بلا واسطة كالإنسان بالقياس إلى الحيوان " [2] ، و ينقسم بدوره باعتبار دخوله تحت غيره ودخول غيره تحته إلى :

- النوع العالي : " وهو ما كان فوقه جنس عال وتحته أنواع كالجسم المطلق ؛ فإنه يندرج تحت الجوهر، ويندرج تحته أنواع كالحيوان و النبات والجماد و غيرها "[3].

- النوع السافل : وهو ما كان فوقه نوع و ليس تحته إلا أفراد ؛ كزيد وعمرو مثلا للإنسان، حيث أن الإنسان نوع من جنس الحيوان ، وليس تحته نوع آخر إلا باعتبار كثرة الأفراد و تباين أوصافها ، ويلقب الجنس السافل بنوع الأنواع [4].

- النوع المتوسط : " وهو ما كان تحته نوع و فوقه نوع كالنامي ؛ فإنه يدخل تحت الجسم ، ويدخل تحته الحيوان و النبات و غير ذلك " [5].

رسم بياني لشجرة فرفوريس[6]

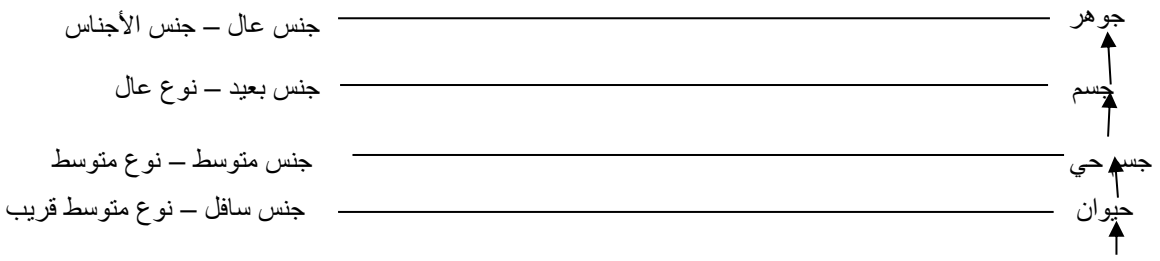

[1] – ينظر : نفسه ، ص 46 .

[2] – المناوي ، التوقيف على مهمات التعريف ، ص 331 .

[3] – السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 45 .

[4] – ينظر :نفسه ، ص 45 .

[5] – نفسه، ص 46 .

[6] – الغزالي ، معيار العلم ، هامش ص 78 .

إنسان ـــ نوع سافل – نوع الأنواع

↑

فرد ـــ سقراط ، أفلاطون ، أرسطو ...الخ

ج. الفصل

ورسمه هو أن تقول : " هو الذي تتميز به الأنواع بعضها من بعض تحت جنس واحد "[1]، ويرسم أيضا : " بأنه كلي مقول على الشيء جنسا كان أو نوعا في جواب السؤال بأي شيء هو في جوهره"[2].

والفصل " صفة ذاتية تميز الأشياء عن غيرها ، و يقال في الشيء إنه يخالفه غيره بفصل خاص"[3].

- **أقسام الفصل** : وينقسم الفصل إلى اعتبارين :

➢ **باعتبار تمييزه للماهية التي هو فصل لها**[4] :

– فصل قريب : " و هو المميز للماهية عما يشاركها في الجنس القريب ؛ كالناطق في تمييزه للإنسان عما يشاركه في الحيوانية "[5].

– فصل بعيد: " وهو المميز للماهية عما يشاركها في الجنس البعيد ؛ كالحساس في تمييزه للإنسان عما يشاركه في الجنس البعيد الذي هو النامي "[6].

---

[1] – ابن حزم ، التقريب لحد المنطق ، ص 36 .

[2] – الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، ص 77 .

[3] – ابن حزم ، التقريب لحد المنطق ، هامش ص 35 .

[4] – الفصل : إن ميز شيئا عن مشاركيه في الجنس القريب ففصل قريب كالناطق للإنسان و الحساس للحيوان و إن ميزه عن مشاركيه في جنس البعيد ففصل بعيد كالحساس للإنسان" النكري ، دستور العلماء ، تح : حسن هاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،2000م ، ص 3/ 23.

[5] – السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 48 .

[6] – نفسه ، ص 48 .

➢ **باعتبار نسبته إلى الجنس أو النوع :**

– فصل مقوّم : " عبارة عن جزء داخل في الماهية كالناطق مثلا ؛ فإنه داخل في ماهية الإنسان مقوم لها إذا لا وجود للإنسان في الخارج و الذهن بدونه "[1].

– فصل مقسّم : " وهو ما ينسب إلى الجنس ليقسمه إلى نوعين كتقسيم الحيوان – مثلا – إلى ناطق وغير ناطق " [2]

د. الخاصة :

وهي عند المنطقيين "كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا فإن وجد في جميع أفراده فهي شاملة كالكاتب بالقوة بالنسبة إلى الإنسان و إلا فغير شاملة كالكاتب بالنسبة إليه"[3] ، وترسم كذلك " بأنها كلية تحمل على ما تحت حقيقة واحدة فقط ، حملا غير ذاتي "[4] ويعرفها ابن سينا: " هي الكلي الدال على نوع واحد في جواب أي شيء هو لا بالذات بل بالعرض ، إما نوع هو جنس كتساوي الزوايا من المثلث لقائمتين فإنه خاصة للمثلث وهو جنس ، و إما نوع ليس هو بجنس مثل الضاحك للإنسان وهو خاصة ملازمة مساوية ، و مثل الكتابة وهو خاصة غير ملازمة و لا مساوية بل أخص " [5] .

والخاصة " صفة عرضية للنوع ، تشكل هذا النوع ، و يمثل فرفوريوس عليها بأمثلة منها : (ذو الرجلين ، و الضاحك للإنسان) "[6].

هـ. العرض العام :

---

[1] – المناوي ، التوقيف على مهمات التعريف ، ص 261 .

[2] – السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 49 .

[3] – النكري ، دستور العلماء ، تح : حسن هاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000م ،ص 52/2 .

[4] – الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، ص 77 .

[5] – ابن سينا ، النجاة ، ص 10 .

[6] – ارسطو ، منطق أرسطو ، ص 3 / 1041 .

و يرسم بأنه" كلي مقول على أفراد حقيقة واحدة و غيرها قولا عرضيا"[1]، ويرسم كذلك أنه "كلي يطلق على حقائق مختلفة " [2] ؛ أي أنه " غير ذاتي يشير إلى صفة عرضية عامة للشيء بدون أن يبرز حقيقته ، يشترك فيه أفراد أكثر من نوع واحد ، مثل " السواد للجلد " و " الرؤيا بالعين " و " المشي على الرجلين " فهي صفات مشتركة بين الانسان و غيره من أفراد وأنواع الحيوان"[3] ، ثم إنه "يعم أنواعا كثيرة جدا ، وهو ينقسم أقساما : فمنه ما يعرض في بعض الأنواع دون بعض ثم في بعض أحواله دون بعض ، وذلك كحمرة الخجل ، و صفرة الجزع ، وكبدة الهم ، وهذه سريعة الزوال جدا ، وكالقعود والقيام و النوم وما أشبه ذلك"[4]، يقول فيه فرفوريوس: " ما يكون و يبطل من غير فساد الموضوع له ، العرض مزية الصفة العامة لعدة أنواع ، وهو مغاير للفصل و الخاصة ، كما أنه ليس نوعا ، لأنه صفة عرضية " [5] ، إذن فهو كل " ما يعرض في الجوهر مثل : الألوان و الطعوم و الذوق و اللمس و غيرها مما يستحيل بقاؤها بعد وجوده " [6].

3) أقسام التعريف :

أ. باعتبار الماهية المعرفة :

1. **التعريف الحقيقي** : وهو " أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي ، يعرف بغيرها"[7] أو هو" ما قصد به تصور الماهية التي علم وجودها ؛ وهو لهذا يختص بالمهايا الموجودة

[1] – النكري ، دستور العلماء ، ص2/ 229 .

[2] – الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، ص 77 .

[3] – نفسه ، هامش ، ص 77 .

[4] – ابن حزم ، التقريب لحد المنطق ، ص 38 .

[5] – أرسطو ، منطق أرسطو ، ص 3/ 1049 – 1050 .

[6] – الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص 125 .

[7] – المناوي ، التوقيف على مهمات التعريف ، ص 101 .

فقط"[1]، مثاله : " تعريف الإنسان بأنه : " الحيوان الناطق " ؛ فهذا ونحوه قصد به شرح حقيقة شيء له أفراده الموجودة في الخارج "[2].

2. **التعريف الإسمي** : هو " تعريف مالم يعلم وجوده في نفس الأمر ؛ أي أنه تعريف لماهية اعتبارية ؛ أي كائنة بحسب العقل ، و ليس لها ثبوت خارجي ، فهي متصورة في الأذهان ، وليس له وجود في الأعيان "[3] ، مثاله : " قولنا في تعريف العنقاء : " إنها طائر عجيب الشكل طويل العنق " فهذا التعريف قصدنا به بيان حقيقة شيء لا وجود له في الخارج ، و إنما شرحنا اسمه تقريبا للأفهام" [4].

ومن التعريفات الإسمية نجد " تعريف ما هو مجهول الحقيقة كـ (العقل) ، و(الروح) "[5].

ومن هذا القبيل من التعريفات نلمسه في علوم مختلفة من أصول الفقه ، وعلم الكلام ، والنحو ، ومصطلح الحديث ، و المنطق ، و الفلسفة وغيرها ، يقول ابن الحاجب : (واعلم أن الحدود النحوية الألفاظ المفردة ؛ باعتبار التركيب و نفيه ، و المركبة باعتبار التركيب ، إنما يتميز بما جعله الواضع مدلولا، و ليس لها في لأنفسها حقائق يتميز بها باعتبار معانيها سوى ما ذكرت من المعاني المختلفة باعتبار الوضع ، فيقدر ما جعلته موضوعا له ، كأنه ذاتي له ، وتحد على تقدير ذلك) .[6]

وإن " الفرق بين التعريفين الحقيقي و الإسمي اعتباري ؛ إذ قد ينقلب الاسمي حقيقيا إذا علم وجود ما يصدق عليه في الخارج ، أو أحيط بتفصيلاته على وجه اليقين "[7]، مثال ذلكم : "قولنا في تعريف المثلث :" هو شكل تحيط به ثلاث خطوط " فهذا تعريف يمكن أن يكون اسمي ، ويمكن

---

[1] – السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 67 .

[2] – نفسه ، ص 67 .

[3] – سليمان بن علي الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، جامعة أم القرى لعلوم اللغات و آدابها ، العدد 7 ، يناير 2012م ، ص 19 .

[4] – السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 66 .

[5] – سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 19 .

[6] – ينظر : السابق ، ص 19 .

[7] – السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 67 .

أيضا أن يكون حقيقيا ؛ فإن كان تعريفه بعد وجوده ف الخارج فهو تعريف حقيقي ، و إن كان قبل وجوده في الخارج فهو تعريف اسمي ".[1]

وكل من التعريف الحقيقي و الإسمي ينقسم بدوره إلى حد و رسم ، وكل من الحد و الرسم ينقسم إلى تام و ناقص .

ب. باعتبار ما يتركب منه المعرف :

إن" الحد و المعرّف في عرف النحاة و الفقهاء و الأصوليين ، اسمان لمسمى واحد "[2] ، وقد خرج بعرف النحاة المتأخرين عرف المنطقيين بالمعنى المذكور عندهم ، فإن المعرّف أعم من الحد لشموله لغيره ، فهو عندهم أربعة أقسام [3] ، " إما حدا أو رسم و كل منهما إما تام او ناقص ودليل حصره في الأربعة أنه إما يكون بجميع الذاتيات فهو الحد التام أو ببعضها فالحد الناقص أو بالجنس القريب والخاصة فالرسم التام أو بغير ذلك فالرسم الناقص ، وبقي خامس وهو التعريف اللفظي "[4].

1. الحد التام :

والحد في اللغة المنع أو هو الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحداهما بالآخر أو لئلا يتعدا أحدهما الآخر ، وسميت الحدود في الإسلام لأنها تحد أي تمنع من اتيان ما جعلت عقوبات فيها.[5]

أما في اصطلاح المنطقيين " قول دال على ماهية الشيء أي حقيقته الذاتية ، وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة للإنسان ، لأنك إذا قلت ما

---

[1] – نفسه ، ص 68 .

[2] – أحمد الفاكهي ، شرح كتاب الحدود في النحو ، تح : أحمد الدميري ، د ب ، د ط ، دس ، ص 49 .

[3] – ينظر :نفسه ، 49 ، 50 .

[4] – زكرياء الأنصاري ، مطلع شرح ايساغوجي ، ص 9 .

[5] – ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، دط ، دس ، ص 140/3

الإنسان ، فيقال : الحيوان الناطق، "[1] ، أما "كونه حدا فلكونه مانعا من دخول الأغيار في المحدود . و أما كونه تاما فلكونه جامعا لتمام الذاتيات "[2].

2. **الحد الناقص** :

وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد و فصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان ، و إنما لكونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه[3].

- **شروط الحد** :

– أن يكون مساويا للمعرف ، ويعبر عنه المناطقة بقولهم : الحد يكون جامعا مانعا ، وبعضهم يعبر عنه بأن يكون مطردا منعكسا ؛ وهذا الشرط لا يجوز التعريف فيه :

أ. بالأعم : لأن الأعم لا يكون مانعا ، إذ تدخل فيه أفراد أجنبية عن المعرّف ، مثل تعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي على رجلين ، إذ يدخل فيه كل حيوان يمشي على رجلين .

ب. بالأخص : أي أن يكون أضيق دائرة من الحدود ؛ بحيث تخرج منه أفراد المعرّف فيكون غير جامع؛ كتعريف الإنسان بأنه حيوان متعلم ؛ لأن (المتعلم) خاصة لا تصدق على كل إنسان.

ج. بالمباين ؛لأن المباين لا يصدق أحدهما على الآخر كتعريف الذهب بأنه حيوان نام . [4]

– أن يكون التعريف أوضح و أجلى من المعرّف ، أي يكون أشدّ وضوحا من الماهية المعرّفة لدى المخاطب ، و إلا فإنه يقصر عن الغرض الذي هو إفادة التصور ، وأوجه الإخلال بهذا الشرط:

أ. التعريف بالمساوي معرفة : كقولك في تعريف السكون : " هو ما ليس بحركة " ، فهذا لم يفد شيئا، لأن الحركة مساوية في المعرفة وليست أوضح منه .

---

[1] – زكرياء الأنصاري ، نطلع شرح ايساغوجي ، ص 9 .

[2] – النكري ، دستور العلماء ، ص2/ 13 .

[3] – ينظر : زكريا الأنصاري ، مطلع شرح ايساغوجي ، ص 9 .

[4] – ينظر : سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 21 ، 22 .

ب. التعريف بالأخفى معرفة : كتعريف النار بأنها : " جسم كالنفس " ، فهذا لا يستقيم ، لأن النفس أخفى من النار .[1]

– « ألا يكون التعريف عين المعرّف في المفهوم ؛ كتعريف الحركة بالانتقال ، مرادا به تعريفا حقيقيا و ليس لفظيا ، بل يجب تغايرهما ؛ إذ لو صح التعريف بعين المعرّف لوجب أن يكون معلوما قبل التعريف ، فلا حاجة إذن للتعريف ، ولوجب أن يتوقف الشيء على نفسه ، وهذا محال »[2].

– أن يكون خاليا من (الدور) ؛ وهو تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به ، أو بجزء منه ؛ على معنى أن المعرف تتوقف معرفته على التعريف ، وتتوقف معرفة التعريف على المعرّف ؛ كتعريف العلم بأنه إدراك المعلوم ، و المعلوم لا يعرف إلا بمعرفة العلم .[3]

– الخلو من الألفاظ الغريبة و الحوشية ؛ لأنها غير ظاهرة الدلالة على معانيها ، موقعة في الوهم وصعوبة الفهم ، مثاله : قولك في تعريف النار : أسطقس فوق أسطقسات ، أي عنصر من العناصر الأربعة فوق الجميع لكونه خفيفا مطلقا ، أو ما كان فيها مجاز من غير قرينة تحدد المراد كتعريف الجمل: " سفينة الصحراء " ، أو ما كان فيها لفظ " أو " المراد بها الشرك أو الابهام ، أو ما كان مشتركا بين لفظها ولفظ غيرها مما يسبب الابهام و عدم اتضاح المراد إلا عند وجود القرينة المعينة ، كتعريف الشمس بأنها : عين تشرق في الآفاق [4].

– "أن يكون التعريف إيجابيا خاليا من السلب ؛ فلا يعرّف الشيء بضده ، أو نقيضه ، كتعريف العلم بأنه عدم الجعل ، إلا إن كانت الألفاظ معدولة في معانيها ، أي كان فيها السلب، كتعريف الأعمى بأنه من لا يبصر "[5].

- **في تعدد الحدود :**

[1] – ينظر : السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 84 ، 85 .

[2] – سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 22 ، 23 .

[3] – السابق ، ص 23 .

[4] –ينظر : السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 87 ، 88 ، 89 .

[5]– سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 23 .

وهذه من أكبر المشكلات العلمية التي لفتت أنظار العلماء قديما ، و التي تبحث في الاجابة عن الاشكالية المتمثلة في : هل يمكن أن يكون للشيء الواحد عدة حدود أو تحديدات ، أم لا يمكن له إلا حد واحد فقط؟

ولقد تعصب في هذه المسألة المناطقة القدماء في سبيل منع هذا لتعدد " محتجين لذلك بأنه يؤدي إلى المناقضة ، ويبطل أن يكون الحد الأول حقيقيا ؛ لأن ذاتيات الشيء إذا وجب ايرادها كلها في الحد الحقيقي فلا يبقى للحد الثاني من الذاتيات شيء يورد فيه ، و إنما غاية ما يكون – عند إيهام التعدد – هو تبديل ألفاظ الحد ببعض مرادفاتها ، أو الاختلاف في العبارات فقط"[1].

بينما يرى الأصوليون و كثير من المناطقة المتأخرين المسلمين " أن تعدد الحدود أمر ممكن ولا غبار عليه ؛ بدليل أنه لا يمتنع في اللغة أن يكون للشيء عدة أوصاف ، كل منها يحصره و يميزه؛ كما تُعرّف الحركة – مثلا – بأنها : (النقلة) تارة ، و (الزّوال) تارة ، و (الذّهاب في جهة) تارة أخرى "[2].

وبين الفريقين نجد أنه لا خلاف بينهما ، فمن اشترط في الحد " معرفة اشيء بكنهه " منع تعدد من تعدد الحدود ، و من أراد من الحد " التمييز " جوّز التعدد فيه ، وقد أشار إلى هذا ابن الحاجب في قوله: " إنّ امتناع تعدد الحدين الذاتيين مبنيّ على تفسير الذاتي بما لا يمكن تصور فهم الذات قبل فهمه"[3].

- **في أقسام ما يطلق عليه حد :**

والحد يطلق بالتشكيك على خمسة أشياء [4]:

[1] – السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 60 .

[2] – السابق ، ص 61 .

[3] – ينظر : نفسه ، ص 61 .

[4] – ينظر : الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، ص 261، 262 ، 263 .

- **الأول** : الحد الشارح لمعنى الاسم ، ولا يلتفت فيه إلى وجود الشيء وعدمه ، بل يكون مشكوكا و نذكر الحد . ثم إن ظهر وجوده ، عرف أن الحد لم يكن بحسب الاسم المجرد و شرحه بل هو عنوان الذات و شرحه .
- **الثاني** : بحسب الذات ، وهو نتيجة برهان .
- **الثالث** : ما هو بحسب الذات ، وهو مبدأ البرهان .
- **الرابع** : ما هو بحسب الذات و الحد التام الجامع لما هو مبدأ برهان ، ونتيجة برهان .
- **الخامس** : ما هو حد لأمور ليس لها علل و أسباب ، ولو كان لها علل ، لكانت عللها غير داخلة في جواهرها .

فهذه أقسام ما يطلق عليه اسم الحد ، وقد يسمى الرسم حدا ، على أنه مميز، فيكون ذلك وجها سادسا .

3. **الرسم التام** :هو " ما تركب من الجنس القريب و الخاصة ، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك"[1].

4. **الرسم الناقص** : و الذي " يكون بالخاصة وحدها أو بها و بالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك و بالجسم الضاحك أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة ، كقولنا في تعريف الإنسان إنه ماش على قدميه ، عريض الأظفار ، بادي البشرة ، مستقيم القامة ، ضحاك بالطبع"[2].

- **أقسام الرسم الناقص** :

- التعريف بالمثال : هو " بيان الشيء بمشابهه أو بضرب مثال له "[3] ، أو هو " مقابلة شيء لشيء آخر وهو نظيره أو وضع شيء ما ليحتذى فيه بما يعمل " [4] ومما يلحق النوع من التعريفات

[1] – المناوي ، التوقيف على مهمات التعريف ، ص 177 .

[2] – السابق ، ص 177 .

[3] – السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود والتعريفات ، ص 74 .

[4] – المناوي ، التوقيف على مهمات التعريف ، ص 296 .

التعريف بالتشبيه ، وغايته تقريب الشيء إلى الفهم عند ايراد المثال أو المشابهة، وقد يكون المثال جزئيا للمعرّف كقول ابن مالك :

الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى

وقد يكون أمرا مباينا له كقولك ؛ العلم كالنور ، و الجهل كالظلام [1].

إن التعريف بالمثال " تعريف بالخاصة – لأن المثال مما يختص بالمفهوم – فيكون رسما ناقصا ، بخلاف من عده نوعا مستقلا "[2].

– التعريف بالتقسيم : هو " حصر الأوصاف في الأصل و إبطال مالا يصلح منها للعلية فيتعين الباقي لها ، ويقال هو كون اللفظ مترددا بين أمرين أحدهما ممنوع " [3] أو "هو بيان الشيء بذكر أقسامه التي ينقسم إليها بحيث يتميز عن غيره "[4]، وهو تعريف بالخاصة أيضا فهو كالتعريف بالمثال ، ومن أمثلة ذلكم : " قولك في حد الإنسان : الجنس إما نام أو لا ، و النامي إما حساس أو لا ، و الحساس إما ناطق أولا .. إلخ "[5].

5. التعريف اللفظي :

" وهو ما أنبأ عن الشيء بلفظ أظهر مرادف مثل العقار الخمر " [6] ، أو " أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفصل بلفظ أوضح ؛ دلالة على ذلك المعنى ؛ كقولك : الغضنفر الأسد " [7].

[1] – ينظر : السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، ص 75 .

[2] – نفسه ، ص 75 .

[3] – المناوي ، التوقيف على مهمات التعريف ، ص 106 .

[4] – السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود والتعريفات ، ص 76 .

[5] – نفسه ، ص 76 .

[6] – زكريا الأنصاري ، مطلع شرح ايساغوجي ، ص 9 .

[7] – الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص 82 .

ثانيا : أساليب التعاريف النحوية :

1) التعريفات التي تقع ضمن إطار نظرية النحو:

1. التعريف بالماهية :

و الماهية " مصطلح منطقي منحوت من كلمتين هما " هما " و " هو " ، ويراد بها بيان حقيقة الشيء المركب من الجنس و الفصل القريبين ، و الماهية عبارة تشير إلى الطبيعة الجوهرية إلا بعنصرين هما الجنس و الفصل "[1] ، ويمكن بذلك اعتبار التعريف بالماهية هو نفسه التعريف بالحد ، وهو أصعب أنواع التعريف و أدقها ، ويعبر غالبا عن درجة نضوج عالية في العلم المستعمل فيه ؛ لأن التعريف بالماهية فرع إدراك المعرف إدراكا تاما فقد عز تحقيقه ، ولأن تحقق صعب شرحه و توضيحه [2] ، ويؤخذ بعين الاعتبار أن التعريف بالحد أو الماهية عند النحويين " يختلف عما هو عليه عند المناطقة بدليل وجود أكثر من تعريف ماهية للمصطلح النحوي الواحد ، بل أكثر الاعتراضات بين النحاة على التعريف بالماهية ، لأن ماهية المصطلح النحوي ينظر إليها من زوايا متعددة " ، ومن ذلك التعدد تعريف النعت، فقد ذكرت له عدة تعاريف منها :

- تعريف ابن الحاجب : " النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا"[3].
- تعريف الزمخشري : " هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات "[4].
- تعريف الفاكهي :"التابع المشتق أو المؤل به ، المباين للفظ متبوعه"[5].

---

[1] – ماجد شتيوي، أساليب تعريف المصطلح النحوي ، ماجستير ، حسن خميس الملخ ، قسم اللغة العربية ،كلية الآداب و العلوم في جامعة آل البيت ، العراق، 2002م ، ص 54 .

[2] – ينظر : حسن خميس الملخ ،التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2002م ، ص 145 ، 146 .

[3] – ابن الحاجب ، الكافية في علم النحو و الشافية في علم التصريف ، تح : صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر دط ، دس ، ص 29 .

[4] – الزمخشري ، المفصل في علم اللغة ،تح : فخر صالح قدارة ، دار عمار ،عمان ، الأردن ، ط1 ، 2004 م ، ص 117 .

[5] – الفاكهي ، شرح كتاب الحدود في النحو ، ص 249 .

2. التعريف بالعمل :

و"يكون الأساس في التعريفات التي تنتمي إلى هذا الأسلوب (العمل) والذي هو الأثر الذي يحدثه العامل في معموله ، وعليه إن النظر في هذا النوع من التعاريف يشتمل على بعدين : (العامل – العمل) "[1].

أ. التعريف بذكر العامل :

و الذي " يكون فيه العامل مذكورا في العريف إذ يستند التعريف إليه بصورة مباشرة "[2] ومن ذلك :

– حد الاعراب لفظا :" ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[3].

ب. التعريف بذكر العمل :

" وفي هذا الشكل من أشكال التعريف تعرف الأداة بما تقوم به من عمل ، فإذا كان التعريف بالعامل هو ذكر (العامل) الذي يعمل في المصطلح المراد تعريفه ؛ فإن التعريف بالعمل يعرف الأداة نفسها بوصفها مصطلحا نحويا يحتاج إلى تعريف "[4].

ومن التعارف التي أتت معتمدة على ذكر العمل تعريف ابن مالك لـ " لا " النافية للجنس :

عَمَلَ إنّ اجْعل للا في نكره مفردة جاءت أو مكررة

[1] – امحمد بابا ، التعريفات النحوية الأسس و الأهداف كتاب الحدود في علم النحو للآبذي نموذجا ، مذكرة دكتوراه ، أحمد قريش ، قسم اللغة و الأدب العربي ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، ص 80 .

[2] – ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي ، ص 58 .

[3] – ابن مالك ، تسهيل الفوائد ، مطبعة الميرية ، مكة ، السعودية ، ط1 ، 1319هـ ، ص 3 .

[4] – ماجد الشتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي ، ص 59 .

فانصب بها مضافا أو مضارعه وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه [1]

قال المرادي في التوضيح : " اعلم أن (لا) حرف مشترك ، فأصلها ألا تعمل، و قد أعملت عمل (ليس) تارة و عمل (إن) أخرى "[2].

3. التعريف بالحكم :

"يرتبط التعريف بالحكم ارتباطا وثيقا بالعمل ؛ فإن الأثر الذي يحدثه العامل في معموله من رفع أو نصب يسمى حكما "[3]وهكذا " جعل النحاة الحكم النحوي أربعة أشكال (رفع ، ونصب ، وجر، وجزم) ، و صنفوا المصطلحات النحوية وفق هذه الأحكام ، وجعلوا الرفع والنصب شركة بين الأسماء و الأفعال ، بينما انفردت الأسماء بالجر كما انفردت الأفعال بالجزم"[4].

ومن أمثلة ذلكم : "تعريف ابن سراج للفاعل :" فاعلم : أن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب " فالفاعل رفع أبدا – تقدم أو تأخر – ، و المفعول به نصب أبدا – تقدم أو تأخر – ؛ تقول من ذلك : (ضربَ زيدٌ عمرا) رفعت زيدا لأنه فاعل ، ونصبت عمرا لأنه مفعول به "[5].

4. التعريف بالميزان الصرفي :

ولقد "وضعه العلماء لمعرفة أصول حروف الكلمة و ترتيبها و بيان ما يطرأ عليها من تغيير سواء أكان بالزيادة أم بالنقص ، أو اختلاف حركاتها و سكناتها ، وجعلوه مكونا من ثلاثة أحرف أصول هي: (ف ع ل) ، وكل حرف منها يقابل الحرف الأصلي في الكلمة الموزونة"[6]؛ فعلم

---

[1] – ابن مالك ، متن الألفية ،المكتبة الشعبية ، بيروت ، لبنان ، دط، دس ، ص 14 .

[2] – المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تح : عبد الرحمن سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2001م ، ص544/1 .

[3] – احمد بابا ، التعريفات النحوية الأسس و الأهداف ، ص 83 .

[4] – ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي ، ص 66 .

[5] – احمد بابا ، التعريفات النحوية الأسس و الأهداف ، ص 83 ، 84 .

[6] – نفسه، ص 85 .

الصرف يقوم على نظرية الميزان الصرفي المتعلقة بالفعل و زياداته ، أو الأسماء وما اتصل بها من تجريد و زيادة وجمع و تثنية وتأنيث و تذكير ، إذن فالميزان الصرفي تقوم فكرته " على أساس التمييز بين الحروف الأصول الممثلة في الميزان الصرفي بالفاء و العين و اللام ، وبين ما يطرأ على الكلمة المفردة من تغيير بالإضافة أو الحذف"[1].

ولقد شاع في الأقدمين قولهم : ابن لي اسما على وزن (فعلل) من الفعل (ضرب) مثلا ، وهو ما يندرج تحت ما يسمى بالتمارين غير العملية ، بذلك فالميزان الصرفي إذن واحد من الأساليب المهمة في تعريف المفردة وضبطها[2].

ومن أمثلة الميزان الصرفي تعريف الرماني لألف الجمع :" و ألف الجمع نحو : أنفُس وأكلُب، وكل ما كان على زنة أفعُل"[3].

[1] – السابق ، ص 85 .

[2] – ينظر : ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي ، ص 78 .

[3] – الرماني ، منازل الحروف ، تح : عرفان حسونة ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2005م ، ص 203

2) التعريفات التي تقع ضمن اطار النحو :

1. التعريفات التشكيلية :

أ. تعريف بالوصف :

"هو تصور المصطلح كما هو في الواقع الاستعمالي له ، وفيه يقوم النحوي بمحاولة استقصاء الصفات التي ينماز بها المصطلح عن غيره من المصطلحات "[1].

إن هذا النوع من التعاريف يتخذ عدة أشكال مختلفة ، ولربما كان شاملا للأشكال السابقة كلها أو جلها نوردها كالآتي :

- **التعريف بوصف الشروط :**

" ويقوم هذا الشكل من الوصف على وصف الشروط التي ينبغي أن تتحقق في المصطلح وفيما يتعلق به "[2].

ومن أمثلة التعريف بوصف الشروط تعريف ابن مالك للمثنى ، يقول : "المثنى : ما دل على اثنين بزيادة ، صالحة للتجريد ، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى "[3].

التعريف بوصف الفروق : " يعتمد هذا النوع من التعاريف على اظهار الفروق التي يتميز بها عن ضده ، أو ما يندرج معه تحت قسم من الأقسام "[4]، ومن ذلك تعريف الحملاوي لأقسام الاسم ، يقول: ينقسم الاسم إلى مفرد ، ومثنى ، ومجموع ؛ فالمفرد : ما دل على واحد ، كرجل و امرأة

[1] – ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي ، ص 76 .

[2] – نفسه ، ص 77 .

[3] – ابن مالك ،شرح الكافية الشافية ، تح : عبد المنعم هريري ، دار المأمون للتراث ، مكة ، السعودية ، ط1 ، 1982م ، ص1/ 185 .

[4] – احمد بابا ، التعريفات النحوية الأسس و الأهداف، ص 93 .

وقلم وكتاب . أو هو ما ليس مثنى و لا مجموعا ، ولا ملحقا بهما ، ولا من الأسماء الخمسة المبينة في النحو . و المثنى : ما دل على اثنين مطلقا ، بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون[1].

- **التعريف بالوصف الاستعمالي للمصطلح :**

" قد يعرف المصطلح بوصف الكيفية التي يستعمل فيها في الجملة ، و ما يتعلق به من تذكير أو تأنيث أو إفراد أو تثنية أو جمع "[2] ، من أمثلة ذلكم قول سيبويه في استعمال جمع المذكر السالم في صفة العاقل ، يقول :"فرقوا بين الموات و الحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم . تقول: هم ذاهبون ؛ ولا تقول هم في الدار ، و أنت تعني الجمال ، ولكنك تقول : هي و هن ذاهبة وذاهبات"[3].

- **تعريف بوصف ما يختص به المصطلح :**

"أي ما يفيده المصطلح ، أو بالأحرى ما تفيده الأداة ؛ لأن هذا النوع من التعريف يكون غالبا في تقييد الأداة بالعمل الذي تفيده في ذاتها ، أو تخصص به ما تدخل عليه "[4] ومن أمثلته قول الانباري في علة إدخال أن في خبر عسى: فإن قيل فلم أدخلت في خبره أن ؟ قيل : لأن (عسى) وضعت لمقارنة الاستقبال و (أن) إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال ، فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال ، و (أن) تخلص الفعل للاستقبال ؛ ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أن) التي هي علم الاستقبال[5].

- **التعريف بوصف العمل :**

---

[1] – ينظر : نفسه ، ص 93 .

[2] – ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي ، ص 78 .

[3] – سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام هرون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1988م ، 2/38-39 .

[4] – ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي ، ص 95 .

[5] – ينظر : محمد بابا ، التعريفات النحوية الأسس و الأهداف ، ص 95 ,

" وهذا ببيان كيفية عمل عامل ما ، وهل ينتقض العمل بسبب اللواصق أم لا "[1] ، ومن أمثلة ذلك قول سيبويه : " واعلم أن كل شيء من العمل و ما أشبهه نحو حسن و كريم ، إذا دخلت فيه الألف و اللام جرى على المعرفة كمجراه على النكرة حين كان نكرة ، كقولك مررت بزيد المحسن أبوه ، ومررت بأخيك الضاربه عمرو "[2].

ب. **التعريف بالخاصية :**

"الخاصية هي الصفة الملازمة للشيء ، وهي من أحسن أشكال التعريف في النحو العربي ، لأن اللغة نظام من الخواص و العلامات ، فالتعريف بها تعريف بشيء من خصائصها ؛ لهذا اجتهد النحاة في حصر خواص كل مصطلح على حدة "[3]،وهي تأتي على ثلاثة أشكال :

- **خاصية المبنى** :" وهي خاصية لا تنفك عن الشيء فتدور معه وجودا وعدما ، كما في تعريف الفعل المضارع ، إذ قال ابن سراج : " و الأفعال التي يسميها النحويون المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع : الألف و التاء و الياء و النون" "[4].
- **خاصية الاقتران** :"وهي اقتران الكلمة بعنصر لغوي على يمينها أو على يسارها اقترانا خاصا بواحد من أقسامها كتعريف الاسم بأنه يقبل الجر عن يمينه و التنوين من يساره ، وهو تعريف بخاصية اقتران تعبر عن نسبة عالية من الاحتمال يمكن تعميمها و إن كانت غير ملازمة لكل ما يقع ضمن المعرف المحدود ، وهي الخاصية التي نظر إليها المبرد في قوله:" كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم " فالتعميم يعبر عن نسبة عالية من الاحتمال يصبح تفسير ما خرج عنها أفضل اطراحها "[5].

---

[1] – نفسه ، ص 96 .

[2] – سيبويه ، الكتاب ، 2/ 35 .

[3] – خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، ص 144 .

[4] – نفسه ، ص 144 .

[5] – نفسه ، ص 144 ، 145 .

- **خاصية الموقع الإعرابي** :"قد تدل خاصية الموقع الإعرابي على تعريف لمدلول مصطلح ، ففي تعريف الاسم قيل إن من خواصه الإسناد ، فما يقع مسندا إليه فهو اسم ، قال ابن السراج : " فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها ، منها أن يقال : أن الاسم ما جاز أن يخبر عنه ، نحو قولك : عمرو منطلق ، وقام بكر " ؛ أي أن موقع المبتدأ و الفاعل و نائبه مواقع اسمية "[1].

ج. **التعريف بالحصر أو بالتقسيم** :

" تمتاز بعض المصطلحات النحوية بأن لها أقساما تنقسم إليها ، وقد عمد بعض النحاة إلى حصر هذه الأقسام في بداية الحديث عن المصطلح قبل الشروع في تعريف كل قسم من هذه الأقسام"[2]، وهذا النوع من الأساليب "تعريف بالحصر أو بالتقسيم ؛ لأن ما يحصر له وحدات ينقسم إليها ، وبحصرها تتحدد وتعرف "[3]، غير هذا النوع من التعريفات لا يغني عن تعريف كل قسم من الأقسام ، ويمكن القول أنه يعطي تصورا في الذهن لأقسام المصطلح حتى يسهل تعريفه.[4]

إن " الحصر و القسمة اسمان لمسمى واحد ؛ لأن القسمة ينبغي أن تكون حاصرة لأقسام المقسوم. ولذا درج النحاة على تقديم دليل الحصر في تعريف بعض المصطلحات ذات الأقسام المتعددة"[5] ، ومما عرف بأسلوب الحصر ؛ الكلمة ، يقول ابن الحاجب : " وهي اسم و فعل وحرف "[6].

2. التعريفات الوظيفية :

أ. التعريف بالمثال :

---

[1] – السابق، ص 145 .

[2] – ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي ، ص 87 .

[3] – محمد بابا ، التعريفات النحوية الأسس و الأهداف ، ص 102 .

[4] – ينظر : نفسه ، ص 89 .

[5] – نفسه ، ص 87 .

[6] – ابن الحاجب ، الكافية في علم النحو ، ص 11 .

وهو " نوع من أنواع التعريف المنطقي "[1] ، ولعل أول من استعمل هذا النوع من التعاريف سيبويه في تعريفه للاسم ، يقول : " فالاسم رجل وفرس وحائط "[2]فسيبويه " لم يضع تعريفا لمصطلح الاسم ، بل اكتفى بإعطاء مثال دال على مصطلح الاسم ، وهو مثال صحيح يؤدي القياس عليه إلى ميز الأسماء من سائر الكلمات ميزا مقبولا إلى حد ما ذلك أنه يستدعي النظر في الكلمة من حيث مشابهتها لواحدة من كلمات التعريف الممثلة الثلاثة "[3]، ولقد عرف ابن مالك الفاعل بالمثال فقال :

الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيدا منيرا وجهه نعم الفتى [4]

ب. **التعريف بالمعنى الوظيفي :**

هو " وظيفة الجزيء التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء ، والمعنى الوظيفي يحدده النظام في اللغة ، والموقع في السياق "[5] ولا يقصد بالمعنى هنا " المعنى اللغوي و ما يتبعه من رد المفردات إلى أصولها والتحقق من جذورها ، وإن كان هذا الصنيع جزءا من التعريف بالمعنى ، إنما المقصود بهذا التعريف الوظيفة التي يؤديها المصطلح ، و الغرض الذي يؤتى بالمصطلح من أجله أو يستعمل فيه ، فإذا كان المنادى مثلا يدرك من حيث موقعه (بعد أداة النداء) فإن ثمة مصطلحات نحوية لا يكون الموقع دليلا عليها ليدركها المتعلم بما يتقدمها من عوامل أو بما يتأخر عنها من عناصر

[1] – احمد بابا ، التعريفات النحوية الأسس و الأهداف ، ص 104 .

[2] – سيبويه ، الكتاب ،تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط3 ، 1988م ، ص 1/ 12 .

[3] – خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، ص 142 .

[4] – ابن مالك ، متن الالفية ، ص 16 .

[5] – احمد بابا ، التعريفات النحوية الأسس و الأهداف ، ص 106 .

لغوية "[1] ومن أمثلته تعريف ثمّ بأنها : " حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم و الترتيب و المهلة "[2].

ج. **التعريف بالضد :**

الضدان في الاصطلاح عبارة عما لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة ، لكن قد يكونان وجوديين كما في السواد و البياض ، ولربما يكون أحدهما سلبا و عدما كما في الوجود والعدم ، وهنا ليس المراد بالضد النقيض ، لان النقيضين لا يجتمعان و لكن يرتفعان ، كالسواد والبياض[3]، و"يستعمل النحاة أسلوب التعريف بالضد –غالبا – في بيان الشيء و قسيمه ؛ لأن أحدهما يستلزم أن يكون الآخر بخلافه "[4].

ومن التعاريف بالضد تعريف الحرف ، وقد انبنت عنه عدة تعاريف كالآتي [5]:

أ. حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل .

ب. ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبرا.

ج. ما جاء بمعنى في غيره.

د. ما دل على معنى في غيره.

هـ. و يعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع يريد علامات الاسم والفعل.

---

[1] – ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي ، ص 93 .

[2] – ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح : مازن مبارك ، محمد علي حمد الله ، مر : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 1964م ، ص 124/1 .

[3] – ينظر : محمد بابا ، التعريفات النحوية الأسس و الأهداف ، ص 108 .

[4] – نفسه ، ص 109 .

[5]– ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي، ص 98 .

ثالثا : مراحل تشكل الحد النحوي :

1) الحدود النحوية قبل الكتاب :

يعتبر أبو أسود الدؤلي(69هـ) أيقونة النحو العربي ، وكان " من أفصح الناس ، قال قتادة بن دعامة السدوسي . قال أبو أسود الديلي : إني لأجد للحن غمراً كغَمر اللحم "[1] وقد "اختلف الناس في أول من رسم النحو : فقال قائلون أبو أسود الدؤلي ، وقال آخرون : نصر بن عاصم الدؤلي ، ويقال الليثي ، وقال آخرون عبد الرحمن بن هرمز . و أكثر الناس على أبي أسود الدؤلي"[2] ، و كان أبو أسود ممن صحب عليا ابن أبي طالب رضي الله عنه ، وقد اختلف الناس في السبب الذي دفع أبا الأسود إلى ما رسمه من النحو ، وقد جاءت في ذلك عدة روايات أشهرها ما رواه أبو عبيدة معمر بن المثنى قال : " أخذ أبو الأسود عن علي بن أي طالب عليه السلام العربية ، فكان لا يُخرج شيئا مما أخذه عن علي بن أبي طالب عليه السلام إلى أحد ، حتى بعث إليه زياد : اعمل شيئا تكون فيه اماما [ينتفع الناس به] ، وتعرب به كتاب الله ، فاستعفاه من ذلك، حتى سمع أبو أسود قارئا يقرأ : (إنَّ الله بريء من المشركين ورسولِهِ) فقال : ما ظننت أن أمر الناس صار إلى هذا ن فرجع إلى زياد فقال : [أنا] أفعل ما أمر به الأمير ، فليبغني كاتبا لَقِنًا يفعل ما أقول ، فأتي بكاتب من عبد قيس ، فلم يرضه ، فأتي بآخر (قال أبو العباس : أحسبه منهم)، فقال له أبو الأسود : إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، و إن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف [فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة ، فاجعل مكان النقطة نقطتين] فهذا نقط أبي الأسود"[3]؛التي هي علامات الإعراب والتي تعد الخطوة الأولى في صناعة النحو ، و "هكذا وصف أبو أسود الظاهرة وصفا لغويا دقيقا ولم يعبر عنها بالاصطلاح لأنه لا يستطيع ذلك فهذه خطوة أولية في سبيل النحو تتماشى مع قانون

[1] – السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، دط ، دس ، ص 14 .

[2] – نفسه، ص 10 .

[3] – نفسه ، ص 12 .

النشوء ، ويمكن أن تأتي من أبي أسود ، وواضح كذلك أن هذا يلفت النظر إلى النحو ، فعمل أبي أسود يسلم إلى التفكير في الإعراب ووضع القواعد له "[1].

وقيل أول باب رسمه أبو أسود الدؤلي هو باب التعجب عن أبي حرب بن أبي الأسود قال : "أول باب رسم أبي من المحو باب التعجب"[2] ، وقد روى السيرافي قصة أبي الأسود مع ابنته في هذا الباب يقال : "إن ابنته قالت له يوما: يا أبت ، ما أحسنُ السماء ! ، قال : أي بنية ، نجومها ؟ قالت : إني لم أرد أي شيء منها أحسن ؟ إنما تعجبت من حسنها . قال : إذن فقولي ما أحسنَ السماءَ ! فحينئذ وضع كتابا"[3].

وقيل أن هناك أكثر من باب في النحو و " روي أن أبا الأسود لقفها من الإمام علي رضي الله عنه ، وقد رويت بطرق مختلفة ، فمن القائل : إنه أملها عليه بعد أن اشترى صحفا بدرهم ، ومن قائل: إن عليا وضعها وقال لأبي الأسود ، تمم على هذا ، ومن قائل : إن عليا ألقى إلى أبي الأسود صحيفة فيها : " بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام كله اسم وفعل وحرف " فالاسم : ما أنبأ عن المسمى و الفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف : ما أنبأ عن معنى ليس باسم و لا فعل ، ثم قال : " تتبعه وزد فيه ما وقع لك ، واعلم أن الاشياء ثلاثة : ظاهرة ، ومضمرة ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر " ، قال ابن الأنباري : " أراد بذلك الاسم المبهم"[4].

[1] – عوض القوزي ، المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، السعودية ، ط1 ، 1981م ، ص 32 .

[2] – نفسه ، ص 35 .

[3] – السيرافي ، أخبار النحويين ، ص 14 .

[4] – عوض القوزي ، المصطلح النحوي ، ص 38 ، 39 .

ومن ما نسب لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه اصطلاح (الإمالة) ، " وأنه رسمه لأبي الأسود لما بلغه عن قصة عندما دخلت على معاوية وقالت له: " إن أبوي مات و ترك مالا ، بإمالة (مال) فاستقبح معاوية منها ذلك "[1].

ولقد أخذ عن أبي الأسود جماعة " منهم : يحي بن يعمر ، و عنبسة بن معدان ، وهو عنبسة الفيل ، وميمون الأقرن ، و يقال ميمون ابن الأقرن . ويقال إن نصر بن عاصم أخذ عن أبي الأسود"[2].

لقد كان لتلامذة أبي أسود " جهود محمودة في ميدان المصطلح النحوي ، وممن ذكرتهم لنا المصادر يحي بن يعمر العدواني (129هـ) الذي عرّف مصطلحات الرفع و النصب و الوضع ، وما أول المصطلحات العلمية الناضجة عند علماء هذه الطبقة "[3] ، ويقال : " إن أبا الأسود لما وضع باب الفاعل و المفعول ، زاد في ذلك الكتاب رجل من بني ليث أبوابا ، ثم نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه ، فأقصر عنه . فيمكن أن يكون الرجل الذي من بني ليث يحي بن يعمر، إذ كان عداده في بني ليث "[4].

ومن هؤلاء نجد " عبد الله أبي اسحاق الحضرمي (117هـ) الذي نقل مصطلح النحو من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي ، و لكن دون وضع حدود دقيقة لهذا المصطلح ، إلا أنه قد ظهرت عنده فكرة اصطناع القياس أداة لصنع النحو ، و أصلا من أصوله"[5].

---

[1]- نفسه ، ص 39 .

[2] – السيرافي ، أخبار النحويين ، ص 17 .

[3] – عبد الحميد وقاف ، البذور الأولى للحدود النحوية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة الآداب و العلوم الإنسانية ، المجلد 29 ، العدد 2 ، 2007م، ص 95 .

[4] – السيرافي ، أخبار النحويين ، ص 17 .

[5] – عبد الحميد وقاف ، البذور الأولى للحدود النحوية ، ص 95 .

وأخذ عن أبي اسحاق النحو عيسى بن عمر الثقفي (149هـ) " صاحب (الجامع والإكمال) الذين ضاعا ، فضاع بذلك ما يمكن أن تحققه من وضع أبواب النحو و مصطلحاته ، ووضع رسوم أو شروح لتلك المصطلحات ، وبقي لنا مجرد العلم بأنه هو و أصحاب طبقته قد اهتموا بالتعليل و القياس، وزادت عنايتهم بجمع الشواهد ، واتجهوا إلى وضع المزيد من القواعد النحوية بعد الاستقراء ، و تتبع الكثير مما نطق به العرب "[1].

روى " ابن سلام : كان أبو عمرو و عيسى يقرآن ﴿ يَا جِبَالُ أَوِبِي مَعَهُ وَ الطَيرَ ﴾[سبأ : 11] ، بالنصب و يختلفان في التأويل ، كان عيسى يقول : على (النداء) كقولك : يا زيد والحارث ، لما لم يمكنه : يا زيد يا الحارث ، وكان أبو عمرو يقول : لو كانت على النداء لكانت رفعا ، ولكنها على (إضمار) وسخرنا الطير ، كقوله على إثر هذا ﴿ وَلِسُليمانَ الريحُ﴾[سبأ : 12] "[2] ، فهنا نلمح وجود مصطلحي (النداء) و (الإضمار) و قد استعملا استعمالا فنيا لا غبار عليه .

ولقد "أخذ النحو عن عيسى بن عمر الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) الذي نسب إليه كتاب (الجمل في النحو) ، ومن ثم اختلف في هذه النسبة ، كما اختلف في اسم الكتاب ، و إذا بحثنا في نحوه ، فإننا سنجده يزخر بمصطلحات كثيرة يشي ما وضعه من رسوم لها بوضوحها واستقرارها عنده"[3] ، وفي حديثه عن (إن و أخواتها) يقول : " قولهم إن زيدا في الدار ، شبوه بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، كقولهم : ضرب زيدا عمرو ، و أخرج عمرا صالح "[4] ، فهو بذلك " يدرك أن عمل (إن و أخواتها) كعمل الفعل المتعدي إلى مفعول ، وواضح من تمثاله أن

[1] – نفسه ، ص 95 .

[2] – ماجد شتيوي ، المصطلح النحوي ، ص 54 .

[3] – عبد الحميد وقاف ، البذور الأولى للحدود النحوية ، ص 96 .

[4] – الخليل ابن أحمد الفراهيدي ، الجمل في النحو، تح : فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1985م، ص 45.

عمل (إن) يشبه عمل الفعل المتعدي الذي قدم على فاعله ، وهو بذلك يقترب كثيرا من وضع حد لهذه الحروف"[1].

ولو تساءلنا لما لم يرو سيبويه عن أبي الأسود الدؤلي في الكتاب ، لرأينا "أن عمل أبي الأسود في النحو لم يبلغ البتة مبلغ الرأي المتميز أو الضابط المستوعب ، لذلك لم يرو له سيبويه ، وهو حقيق ألا يفعل ، فلم يكن نحو أبي الأسود بسبيل منه ، ولم يكن لسيبويه حاجة إليه ، شب عنه الكتاب , وغني عنه بنحو الآخرين ممن ليسوا عنه ببعيد "[2].

2) الحدود النحوية في الكتاب :

يعد كتاب سيبويه (177هـ) أقدم أثر وصلنا في النحو العربي ، والذي اهتدى بعده النحويين في دراساتهم النحوية ، و الكتاب ثمرة من ثمار علم الخليل بن أحمد الذي انتهله سيبويه وزاد عليه مبدعا في دراسته للغة العربية ، أما بالنظر للحدود النحوية عند الخليل و سيبويه في الكتاب ، نجد أن الاهتمام باللغة لم يقتصر في جعلها أداة للعمل القرآني فحسب ، بل ارتقى اهتماما باللغة ذاتها، فاعتنوا واستنبطوا القواعد و الأحكام و تطبيقاتها ، و لقد بدأت تتضح حدود المصطلحات النحوية مع الخليل التي تطورت على يد سيبويه [3].

ولقد جمع سيبويه " ما تفرق من أقوال و آراء من تقدمه من العلماء كأبي عمروا بن العلاء (154هـ) و الخليل (174هـ) و الأخفش (177هـ) ويونس (183هـ) ، و أكثر نقل سيبويه كان عن الخليل ابن أحمد ،وكان أمينا في نسبة كل رأي لصاحبه"[4] ، وكان قد اعتمد في تصنيفه الكتاب إلى"فكرة الباب كما تتمثل له ، فيستحضرها و يضع المعالم لها ، ثم يعرضها جملة أو آحادا ، وينظر

[1] – عبد الحميد وقاف ، البذور الأولى للحدود النحوية ، ص 96 .

[2] – ماجد شتيوي ، المصطلح النحوي ، ص 41 .

[3]– ينظر : جنان التميمي ، الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا) ، ماجستير ، محمد العياشي ، قسم اللغة العربية و آدابها ، جامعة ملكة سعود ، السعودية ، شبكة اللغويات العربية ، 2008م ، ص 61 .

[4] – نفسه ، ص 62 .

فيها ويحلل التراكيب ، و يؤول الألفاظ ، و يقدر المحذوف ، ويستخلص المعنى المراد ، و في خلال ذلك يوازن و يقيس ، و يستشهد و يلتمس العلل ، و يروي القراءات ، وأقوال العلماء ، إما لمجرد النص والاستيعاب و إما للمناقشة و إعلان الرأي ، و ربما طاب له الحديث و أغراه البحث ، فمضى ممعنا متدفقا يستكثر من الأمثلة و النصوص ، و اللغة عنده وحدة متماسكة ، يفسر بعضها بعضا ، ويقاس بعضها على بعض "[1].

لقد جمع سيبويه في مؤلفه (الكتاب) مباحث النحو و الصرف ، وجعل لكل مكانا منه لا يشركه الآخر فيه أو يكاد ، و بدأ بالنحو و ثنى بالصرف ، ومن يراجع موضوعات الجزء الأول يجدها خاصة بالنحو ، فقد تناولت الكلمة و النكرة و المعرفة وما إلى غير ذلك ، أما الجزء الثاني فجميع أبوابه صرفية إلا إذا استثنينا باب الممنوع من الصرف الذي بدأ به الجزء ، ومن مواضيعه النسب و التصغير ونونا التوكيد إلى غير ذلك .[2]

وفي عملية إحصاء نجد ورود " كلمة (الحد) في الكتاب أكثر من(50) موضعا بالتنكير ، وما يزيد على (30) موضعا بالتعريف "[3] ، وإن لأول ما يصادفنا في كتاب سيبويه من لفظ الحد، حد التثنية ، يقول : فإن جمعت الاسم على حد التثنية ألحقته في الرفع واوا ونوانا [4]يريد بالحد هاهنا ، طريقة التثنية.

ولقد تعددت معاني الحد في الكتاب فتارة تأتي في مفهومها اللغوي ، وأخرى تتعداه إلى مفهومه الاصطلاحي ، ومن المعاني اللغوية التي ترددت فيها لفظ (حد) نجد :

[1] – نفسه ، ص 62 .

[2] – ينظر : محمد بابا ، التعريفات النحوية الأسس و الأهداف ، ص 43 .

[3] – السابق ، ص 43 .

[4] – نفسه ، ص 43 .

– و ترددت " لفظة الحد عند سيبويه بمعنى الوجه الأصيل الذي لا يحتمل الجواز ، أو بتعبير آخر : بمعنى القاعدة ، فالجملة الفعلية التي فعلها متعد على سبيل المثال ، الأصل فيها أن تتألف من فعل وفاعل و مفعول بالترتيب ، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ، إلا أن الأصل هو الترتيب الأول "[1] ، فسيبويه يرى أن الأصل تقديم الفاعل على المفعول وهو من جيد كلام العرب ، يقول: "فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه متقدما ، وهو عربي جيد كثير"[2]،والمراد بـ (حد)، أصل ما يأتي عليه الكلام عند العرب .

– وقد يرد لفظ (حد) بمعنى تقدير الكلام "ففي قولنا : ما شأنك وعمرا يرى سيبويه أن الأصل هو : ما شأنك و شأن عمرو ، إلا أنهم نصبوا عمرا على إضمار فعل ، كراهية أن يحمل آخر الكلام على أوله "[3] ، يقول سيبويه: " وذلك قولك : ما لك و زيدا ، و ما شأنك وعمرا ، فإنما حد الكلام ههنا : ما شأنك و شأن عمرو ، فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، و إن حملته على الشأن لم يجز ، لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، إنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن ، فلما كان ذلك قبيحا ، حملوه على الفعل ، فقالوا : ما شأنك وزيدا ، أي ما شأنك وتناولك زيدا"[4] ، والحد هنا أي تقدير الكلام الذي به يستقيم المعنى .

– و قد " يأتي لفظ الحد للدلالة على القياس ، إذ يجوز أن نقول : سرقت الليلة أهل الدار، بنصب الليلة على أنها مفعول لسرقت ، مع أن السرقة واقعة فيها ، كما جاز لنا أن نقول : يا سارق الليلة أهل الدار ، بإضافة الليلة إلى سارق على سبيل التوسيع "[5]وقد تناول سيبويه ذلك في " باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى ، وذلك قولك: يا

[1] – عبد الحميد وقاف ، البذور الأولى للحدود النحوية ، ص 99 .

[2] – سيبويه ، الكتاب ، ص 34/1

[3] – عبد الحميد وقاف ، البذور الأولى للحدود النحوية ، ص 100 .

[4] – سيبويه ، الكتاب ، ص 1/ 307 .

[5] – عبد المجيد وقاف ، البذور الأولى للحدود النحوية ، ص 100 .

سارق الليلةِ أهل الدار ، وتقول على هذا الحد : سرقت الليلة أهل الدار(...) والمعنى إنما هو في الليلة(...) غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعته الكلام "[1]، أراد بالحد القياس.

فلفظ (الحد) فيما تقدم لا يعني بها الحد في الاصطلاح المناطقة ، وإنما هو الاستعمال اللغوي البحت ، ولعل ذلك راجع " أن مصطلح الحد لم يكن قد استقر في عصر سيبويه واكتسب صيغته المنطقية في علم النحو ، وهذا الامر عائد إلى أن الثقافة الفلسفية لم تكن قد انتشرت في عصره ، اضافة إلى أن مصطلح الحد الفلسفي كان ما يزال في طور النشأة ، أما ن الناحية النحوية ، فإن عدم استقرار مصطلح الحد عائد إلى عدم استقرار المصطلح النحوي في الكتاب ، وهذا ما يبدو لنا من عدم استخدامه المصطلح في بعض الأحيان وإنما وصفه"[2]، كقوله: " هذا باب ما عالجت به "[3]، أراد بذلك اسم الآلة ، أو قوله : " والمضاف إليه مصطلح يطلق عليه وعلى الاسم المجرور "[4] .

وليس كل ما ورد من لفظ الحد يراد بها مفهومها اللغوي ، بل منها ما يفهم منه الحد اصطلاحا كما سيأتي توضيحه فيما يأتي .

- **أساليب التعريف النحوي في كتاب سيبويه :**

تعددت أنماط التعاريف النحوية في الكتاب ، فمنها ما تعرف اللفظ مباشرة ومنها ما لا يفهم منه ذلكم إلا مع التدقيق فيه ، ومن الأساليب التي جاءت في الكتاب ما يلي :

1. التعريف بالمثال :

[1] – سيبويه ، الكتاب ، ص176/1 .

[2] – عبد المجيد وقاف ، البذور الأولى للحدود النحوية ، ص 102 .

[3] – سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1988م، ص 94/4 .

[4] – نفسه ، ص 1/ 419 – 420 .

و نجد أن سيبويه يقتصر " أكثر حدود مصطلحات الكتاب على التعريف بالمثال ، قاصدا به ايضاح المعرّف "[1] ومن أمثلة ذلكم :

- قوله :" فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط "[2].
- وقوله : "و أما الاضمار فنحو : هو ، و إياه ، و أنت ، و أنا ، ونحن ، وأنتم ..."[3].
- وقوله : " وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا و هذه ، وهذان ، وهاتان ، وهؤلاء ..."[4] .

2. تعريف المصطلح بذكر خواصه :

وخواصه أي علاماته وهو تعريف برسم المصطلح ، ومن أمثلته :

- قوله : " والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد ، ونحو ذلك : رددت، ووددت ، واجترت ، و انقددت ..."[5] .
- وقوله في تعريفه للتثنية : " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد و اللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون"[6].

3. تعريف المصطلح ببعض ذكر أوصافه :

ومن أمثلته :

- قوله في الاستثناء : " إنما حده أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله"[7].

[1] – جنان التميمي ، الحدود النحوية في التراث ، ص 66 .

[2]– سيبويه ، الكتاب ، ص 1/ 12 .

[3] – نفسه ، ص 2 / 6 .

[4] – نفسه ، ص 2/5 .

[5] – سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط3، 1988م ، ص3/ 529 – 530.

[6] – نفسه ، ص 1/ 17 .

[7] – نفسه ، ص 2/131 .

– والمستثنى : " لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدراهم حين قلت : له عشرون درهما "[1].

4. التعريف بالتقسيم :

وقد يلجأ إلى سرد الأقسام التي تندرج تحت مسمى واحد ، كقوله : " الكلم: اسم وفعل وحرف، جاء لمعنى "[2]، وقوله: " هذا باب التصغير ، اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة ؛ على فُعَيل و فُعَيعِل و فُعَيعِيل"[3].

5. التعريف بالضد :

ويمتثل في تعريف سيبويه للحرف بقوله : " وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "[4].

6. الحد المنطقي :

وقد يعمد سيبويه " إلى المنهج العقلي المجرد ، فيحد بعض ما يتحدث عنه من أبواب ، عن طريق التعريف الكلي الجامع "[5]من أمثلته :

– حد المبتدأ أنه : "كل اسم ابتدئ به ليبني عليه الكلام "[6] وهذه من التعريف الجامعة.

– حد النداء : "كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على اضمار الفعل المتروك إظهاره . والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب "[7].

---

[1] – نفسه ، ص 2 / 331 .

[2] – السابق ، ص 1 / 12 .

[3] – نفسه ، ص2 / 105 .

[4] – نفسه ، ص 1/ 12 .

[5] – امحمد بابا ، التعريفات النحوية الأسس و الأهداف ، ص 46 .

[6] – سيبويه ، الكتاب ، 2/ 126 .

[7]– نفسه ، ص 2/ 182 .

– حد الترخيم : " حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا "[1] ، ويقول بأنه لا يكون إلا في النداء .

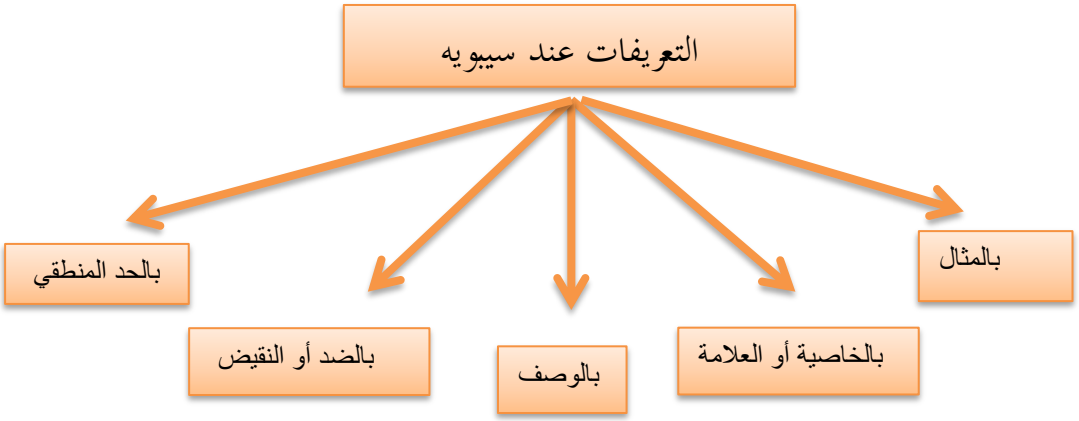

3) **الحدود النحوية بعد الكتاب** : وهي مرحلتين :

1. **مرحلة اتباع المنهج المنطقي في الحدود** :

إذ تصور المحدود في هذه المرحلة يتم عن طريق ايراد الجنس ثم الفصل، وهو ما وقع فيه علماء القرن الثالث هجري ، وخير من يمثل هذه المرحلة علي بن عيسى الرماني (384هـ) في كتابه (الحدود النحوية) ، ويعد أول كتاب وصل إلينا مستقل في الحدود و المصطلحات ، "وهذا الكتاب رسالة في الحدود مصنفة في ما بين :

– الباب الأول : باب الحدود ، و الثاني : باب حدود الموصولات "[2] ، يقول في مقدمة رسالته : "الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو"[3] ، ولكنه " يخلط الحدود النحوية بحدود مصطلحات غير نحوية ، مثل : (العارض و اللازم و الضروري و العرض و الداعي و الصارف

[1] – نفسه ، ص 2 / 239 .

[2] – جنان التميمي ، الحدود النحوية في التراث ، ص 79 .

[3] – نفسه ، ص 79 ، نقلا عن الرماني ، رسالة الحدود ، تح : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، 1984م ، ج1 ، ص 65 .

والاستعارة و الحقيقة والمادة)"[1] ، ثم إنه يستخدم " مقاييس المنطقيين في حدوده ، فيصور المحدود بإيراد الجنس و الفصل في عبارة شديدة الايجاز "[2] ، ومن أمثلة ذلكم :

— قوله في حد الفعل :"كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة"[3]، فـ" جنس الفعل : (كلمة) و الفصل (تدل على معنى) و علامته أو خاصيته (اقترانه بزمان) "[4] .

— وقوله في حد الاسم : "كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان على دلالة البيان"[5] ، وصورته على " مقاييس المنطقيين بإيراد الجنس : (كلمة) و الفصل (تدل على معنى) و العلامة أو الخاصية (من غير اختصاص بزمان) "[6]، ويقسم الاسم إلى تام و ناقص ، مستعينا في ذلك بالمثال ، إذ يقول:"الاسم التام : هو الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه نحو رجل ، و فرس ، و زيد ، وعمرو، و الاسم الناقص : هو الذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو الذي، ومن ، وما"[7] ، ثم يوضح حد الاسم الناقص بحد آخر بقوله : " الاسم الناقص هو الذي يحتاج إلى صلة كالذي "[8] .

ولقد "عاب بعض النحاة عليه ذلك لأنه مزج النحو بالمنطق حتى قال عنه الفارسي (377هـ) : " إن كان النحو ما يقوله الرماني ، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن ، فليس معه منه شيء "[9] ، ولقد أنكر الزجاجي (337هـ) على من حد الاسم بقولهم : "الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان"[10] ، ويذكر سبب رفضه له قائلا: " وليس هذا

---

[1] – جنان التميمي ، الحدود النحوية في التراث ، ص 79 .

[2]– نفسه ، ص 80 .

[3] – نفسه ، ص 80 ، نقلا عن الرماني ، رسالة الحدود ، ج1 ، ص 67 .

[4] – نفسه ، ص 80.

[5] – نفسه ، ص 80 ، نقلا عن الرماني ، رسالة الحدود ، ج1 ، ص 67 .

[6] – نفسه ، ص 80 .

[7] – السابق ، ص 80 ، نقلا عن الرماني ، رسالة الحدود ، ج1 ، ص 83 .

[8] – نفسه ، ص 80 ، نقلا عن الرماني ، رسالة الحدود ، ج1 ، ص 79 .

[9] – جنان التميمي ، السابق ، ص 78 .

[10] – الزجاجي ، الايضاح في علل النحو ، تح : مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1979م ، ص 48 .

من ألفاظ النحويين و لا أوضاعهم ، و إنما هو من كلام المنطقيين ، و إن كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين و مذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا ، و مغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو إن و لكن و ما أشبه ذلك "[1] .فهو يرى أن " ما يستقيم مع مقاييس المنطقيين و مذهبهم قد لا يصلح على أوضاع النحويين ، لأن غرض النحويين الأساسي هو ضبط اللغة من اللحن و تقريب ذلك للمتعلمين بأسهل طريق لا العناية بصورة الفكر دوم مادته ومعناه"[2].

2. مرحلة اخضاع الحدود النحوية لمقاييس المنطق :(الاعتراضات المنطقية على الحدود النحوية)

وتتم فيها مناقشة الحدود عند النحاة السابقين وفق المقاييس المنطقية والرد على من يخالفها ، ويتم ذلك عن طريق الاعتراض ؛ والذي هو " مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما باينه أو ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده "[3]، وقد شاع ذلك بين أوساط نحاة القرن السابع هجري إذ صاغوا القوالب المنطقية وبرعوا في مناقشتها .

أ. الاعتراض على الحد بأنه غير جامع أو غير مانع :

وهو أكثر الاعتراضات النحوية ، ويعود ذلك في " أن علماء الفنون لم تكن عنايتهم بالتحديد الدقيق لماهية المعرّف ؛ لأن تعريفات الفنون هي من التعريف الإسمي وهو —كما سبق ايراده – تعريف ما لم يعلم وجوده في نفس الأمر ؛ أي أنه تعريف لماهية اعتبارية ؛ أي كائنة بحسب العقل ،

[1] – نفسه ، ص 48 .

[2] – جنان التميمي ، الحدود النحوية في التراث ، ص 78 .

[3] – نوزت أحمد كريشان ، الاعتراض النحوي على الأداء اللغوي بين الفراء و المبرد في ضوء علم اللغة المعاصر ، دكتوراه ، قسم اللغة العربية و آدابها ، جامعة مؤتة ، الأردن ، 2015م ، ص 7 .

وليس لها ثبوت خارجي ؛ وهذا ما يصعب تحديده ، فتتوجه العناية لحصر صفاته"[1]، قال هشام : " حدود النحاة و غيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية ، يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود ، و إنما الغرض بها تمييز الشيء ؛ ليعرف أنه صاحب هذا الاسم"[2] ، وقال الشلوبين: " الحد الذي عند النحويين هو اللفظ الجامع المانع ؛ كائنا ما كان ، وبأي لفظ كان"[3] ، ومن ذلك :

– حد الزجاجي (الفعل) بأنه : " ما دل على حدث وزمان ، ماض ، أو مستقبل ؛ نحو : قام يقوم "[4]، وقد " اعترض عليه ابن عصفور بأنه ليس بجامع ، وذلك لأنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال ، ولا ما لا يدل على حدث ك (كان) و أخواتها ، و نعم و بئس ، وحبذا ، وفعل التعجب"[5].

ولقد " أجاب أبن أبي الربيع عن اعتراض ابن عصفور الأول بأن صيغة الفعل المضارع وضعت للحال، و الاستقبال ، ولهذا اكتفى بالتمثيل له بـ (قام، يقوم) " [6].

– حد الزمخشري (المفعول له) بأنه : " علة الإقدام على الفعل "[7]، وقد اعترض عليه بأنه غير مانع ؛ إذ يدخل فيه كل ما كان علة للإقدام على الفعل ، و ليس هو بمفعول له مثل جئت للسمن ، ويرى ابن الحاجب وجوب زيادة لفظ (منصوب) قبل كلمة علة ، قال : لأنه إذا لم يقل المنصوب دخل كل ما يكون علّة ، ومن جملته المخفوض ففسد الحد [8].

---

[1] – سليملن الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 24 .

[2] – نفسه ، 24 .

[3] – الشلوبين ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ، تح : تركي العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، ط1 ، 1993م، ص 229/1 .

[4] – الزجاجي ، الجمل ، تح : ابن أبي شنب ، مطبعة جول كربونل ، الجزائر ، دط ، 1926 م ، ص 17 .

[5] – سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 27 .

[6] – نفسه ، ص 27 .

[7] – الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، ص 78 .

[8] – ينظر : سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 28 .

ب. الاعتراض على الحد بالاحتراز بالجنس وليس الفصل ، أو بذكر الجنس الأبعد دون الأدنى، أو بذكر الخاصة دون الجنس :

والحد كما ذكرنا " يكون بإيراد (الجنس) ، و (الفصل) القريبين ، فيُبدأ بإيراد الجنس الأقرب، ثم يتبع بالفصول الذاتية كلها ، فأما بإيراد الجنس الأبعد فهو يستلزم التطويل في الحد ، وهو من العيوب، و أما البدء بـ (الخاصة) فلا يصح في الحد ؛ بل هو (رسم ناقص) ؛ و ذلك أن الخاصة هو ما يميز عرضا من أعراض الماهية ، وهذا – بلا شك – نقص في الحد "[1] .

وقد كثر الاعتراض النحوي في مثل هذا النوع ، ومن ذلك تعريف ابن مالك (الاسم) بأنه: "كلمة يُسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها "[2] ، الذي اعترض عنه أبو حيان قائلا : " وقد عدل المصنف في حد الاسم عما حدّه النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره ، وهذا الذي اختاره غير مختار ؛ لأن النحويين حدّوا الاسم بالأمور الذاتيات التي هي فيه قبل التركيب ، و المصنف حدّه بأمر عارض له حالة التركيب ، وهي خاصّة من خواصه حالة التركيب ، وهو الإسناد المعنوي، وليس هذا من شأن الحدود "[3].

ج. الاعتراض على استعمال لفظ (كل) في الحد :

وقد حد الجزولي (الاسم) بأنه : "كل كلمة دلت على معنى في نفسها ، ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى "[4]، فاعترض عليه الآبذي ؛ لأنه استعمل كلمة (كل) في الحد ، قال : "أدخل فيه لفظ (كل) ، وليست (كل) من الألفاظ التي تدخل في الحدود ، بل يُختبر الحد بها إذا طُرد ، وعُكس ؛ فإذا قيل في حد (الإنسان) إنه جسم متغذ حسَّاس ناطق ، و أردت أن تعلم صحة هذا الحد أتيت بـ (كل) ، وطردت ، وعكست ؛ فنجده صادقا في الحالتين ، فتقول : كلُّ إنسان

---

[1] – نفسه ، ص 29 .

[2] – ابن مالك ، تسهيل الفوائد ، ص 1 .

[3] – سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 29 ، 30 .

[4] – الجزولي ، المقدمة الجزولية في النحو ، تح : شعبان عبد الوهاب محمد ، دد ، دب، دط ، دس، ص 3 .

فهو جسم متغذ حسّاس ناطق ، وكل جسم متغذ حسّاس ناطق فهو إنسان ، فإذا كانت (كل) من الحد لزمك عند اختباره أن تقول : كلّ كلِّ كذا فهو كذا ؛ وذلك فاسد المعنى"[1].

د. الاعتراض على الحد بأنه سلبي :

كما ذكرنا آنفا أن من شروط الحد أن يكون ايجابيا خاليا من السلب ؛ ذلك أن الماهية لا تتعرف بنقيضها ، وقد اعترض على بعض الحدود بأنه سلبي ، من ذلك :

– حد ابن مالك (المصدر) في ألفيته بأنه : " اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل "[2]، فاعترض عليه الشاطبي بوجود السلب في الحد ، قال : "بيّنه بنفي غيره عنه ، ولا يلزم من نفي غير الشيء عنه أن يتبيّن هو في نفسه"[3] ، فقد " اعتذر عنه بأنه لم يرد الحد الحقيقي بل أراد الحد الرسمي"[4].

هـ. الاعتراض بالجمع بين ماهيتين في الحد :

حد الزمخشري (المبتدأ و الخبر) بقوله : " هما الاسمان المجردان للإسناد "[5]، فاعترض عليه ابن الحاجب لجمعه لماهيتين في حد واحد ، يقول : " لا يستقيم أ يُحدّ مختلفان بحقيقة واحدة ، فكما يمتنع أن يقال : الإنسان والفرس جسم متحرك ، ويقصد به تحديدهما ، فكذلك هذا ، فإن زعم أنه حد باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العام ، وهو كون كل واحد منهما مجردا عن العوامل لم يستقم إلا على تقدير أن يذكرا باسميهما من تلك الجهة العامة ؛ مثال ذلك أن تقول : الحيوان

[1] – سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 31 .

[2] – ابن مالك ، متن الألفية ، ص 20 .

[3] – سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 32 .

[4] – نفسه ، ص 32 .

[5] – الزمخشري ، المفصل في علم اللغة ، ص 47 .

جسم متحرك ؛ فيدخل فيه الإنسان ، و الفرس ؛ فإن إطلاق الأخص باعتبار مجرد الأعم خطأ ؛ كإطلاق الإنسان على الفرس باعتبار كونه حيوانا ؛ لأنها دلالة تضمن ، وهي غير مستعملة "[1].

و. الاعتراض بوجود زيادة في الحد :

و"يُشبه ابن رشد الزيادة في الحد بالأصبع السادسة في اليد ؛ فكما أن اليد تصير بها قبيحة فهكذا الحد ؛ وهو من العيوب التي يعترض على وجودها في الحد ؛ وهكذا صنع النحويون ، فقد اعتُرض على الزيادة في بعض الحدود "[2] ومن ذلك :

– حدّ ابن مالك (العلم) بأنه : " المخصوص مطلقا ، غلبة أو تعليقا ، بمسمى غير مقدر الشياع أو الشائع الجاري مجراه "[3] ، وقد اعترض عليه أبو حيان بالزيادة في الحد ، يقول : "تعليقا ، أو غلبة ؛ هذا تقسيم ، وبيان لصنفي الأعلام ، ولو حُذف ما احتيج إليه في الحد "[4].

ز. الاعتراض بوجود الدّور في الحد :

والدور هو " تعريف الشيء أو البرهنة عليه بشيء آخر لا يمكن تعريفه أو البرهنة عليه إلا بالأول"[5] ، وكما تقدم من شروط الحد ألا يحتوي على الدور ، وقد كثر في ذلك الاعتراض لوجود الدور في الحدود ، ومن ذلك :

– حدّ الزجاجي (الاسم) بأنه : " ما جاز أن يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض "[6] ، واعترض عليه الشلوبين لوجود الدور فيه ، ومما قاله : بئس ما فعله المؤلف في هذا ؛ فإنه شرح (الفاعل) الذي جُعل بيانا للاسم بحد لم يتبين إلا بالاسم ؛ فإنه قال :

---

[1] – ابن الحاجب ، الايضاح في شرح المفصل ، تح : موسى العليلي ، إحياء التراث ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ، دط ، دس ، 179/1 .

[2] – سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 34 .

[3] – ابن مالك ، تسهيل الفوائد ، ص 11 .

[4] – سليمان الضحيان ،الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 34 .

[5] – عقيل رحيم علي ، الدور في الحدود النحوية ، مجلة كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، جامعة بغداد ، العدد 96 ، ص 205 .

[6] – الزجاجي ،الجمل ، ص 17 .

الفاعل اسم أسند إليه كذا ؛ فقد صار الاسم لا يتبين إلا بالفاعل ، و الفاعل لا يتبين إلا بالاسم ، وقد أدى هذا ألا يتبين واحد منهما [1].

ح. الاعتراض بوجود عيوب لفظية في الحد :

وكما ذكرنا أن من شروط الحد خلوه من العيوب اللفظية ، و الألفاظ المبهمة الغامضة ، أو التي تدل على الاحتمال ، أو الشك ، وفي هذا كثر اعتراض النحويين ومن ذلك :

– حد ابن مالك (المبتدأ) بأنه : " ما عدم حقيقة ، أو حكما عاملا لفظيا ؛ من مخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل ، و أغنى " [2]، فاعترض عليه الدلائي قائلا : إن في حد المصنف إبهاما، و ترددا (...) ، فالأول : في لفظ (ما) ، و الثاني : ما يقتضيه عطف الوصف أن الاسم قسيم الصفة، و الثالث : في لفظ (أو) في الموضعين [3].

- **من أصول بناء الحد النحوي :**

إن المتتبع للحدود النحوية يجد أنها ذات أصلين ممتثلان في :

أ. **الأصل التمييزي :**

فالحدود النحوية حدود تمييزية ، وكما ذكرنا سابقا في تعدد الحدود أن من أراد من الحد " التمييز " جوّز التعدد فيه لهذا السبب نجد عدة تعاريف للمصطلح النحوي الواحد ، والمراد بالحدود التمييزية " أنها لا تُصور ماهية المحدود ، وإنما تعيّن ما يميزه عن غيره مما قد يختلط به ، وبسبب هذا الوضع، كثرت في مصنفات بعض النحاة المتأخرين الاعتراضات على الحدود النحوية، خصوصا عند من تأثر منهم بالحدود المنطقية "[4] ، بذلك نميز التعريف النحوي عن المنطقي بثلاث نقاط رئيسة [5] :

[1] – ينظر : سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 37 .

[2] – ابن مالك ، تسهيل الفوائد ، ص 15 .

[3] – ينظر : سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 45 .

[4]– زكريا أرسلان ، إبستمولوجيا اللغة النحوية ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2016م ، ص 225 .

[5] – نفسه ، ص 226 .

- إن التعريف عند المناطقة (أعم من الحد لشموله له و لغيره)
- إن الغرض من التعريف عند النحاة (التمييز التام ، و أما التمييز بين الذاتيات والعرضيات فوظيفة الفلاسفة).
- إن التعريف النحوي ليس تعريفا بحسب الحقيقة الخارجية لما يدل عليه المعرّف ، أي بحسب الماهيات الحقيقية الثابتة ، لأنه تعريف واقع على الماهيات الاعتبارية ، وهذه لا تعرف إلا بحسب الاسم ، شأنها في ذلك شأن كل المعدومات المصطلحية ، فإنها لا تعرف بحسب الحقيقة .

ب. الأصل التقريبي :

والمقصود بالأصل التقريبي أن الحد النحوي لا يكون حدا جامعا مانعا ، فـ "الجمع" يجمع المحدود حتى لا يشد منه شيء ، في حين أن المراد بـ " المنع " أن يمنع دخول شيء في المحدود وهو ليس منه ، وخروج شيء عنه وهو منه، ومما يدل على ذلك قول البطليوسي في كتابه " إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي مثلا في تحديدهم الاسم : " وجميع ما ذكروه [يريد النحاة] من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حدا للاسم ، إنما هو رسم و تقريب ؛ لأن شرط الحد أن يستغرق المحدود وهذه الأقوال لا تستغرقه " . [1] أي أن حدود النحاة حدود لا ترقى بوصفها حدا بل هي حدود تقترب للحد الجامع المانع.

[1] – ينظر : السابق ، ص 227 .

خلاصة الفصل الأول

بناء على ما تقدم فإن المعرّف في عرف المناطقة أشمل من الحد ، فالتعريف هو ما يقال على الشيء ليفيد تصوره بالكنه أو ما يميزه عما عداه ، وله خمس ذاتيات ممتثلة في الجنس و النوع والفصل و الخاصة و العرض العام ، و التي من خلالها تتبين أقسامه من خلال اجتماعها أو غياب بعض منها، بعكس الحد و التعريف في عرف النحاة و الفقهاء و الأصوليين الذين يرونهما اسمان لمسمى واحد .

إن وجود التعريفات في علم النحو و في غيره من العلوم ضرورة علمية ، بل إنها أساس العلم المدروس، لأن العلم إنما تؤطره المصطلحات القائمة عليها، بذلك تعددت أساليب التعريف النحوي لبيان كيان هذه المصطلحات وتعددت أشكاله في فترة العشر القرون الاولى لنشأة النحو.

لقد كان عمل النحاة الأوائل قائما على شرح المصطلحات في وضع حدود لها ، ولقد جاء عمل سيبويه في الكتاب كمرحلة مهمة من مراحل التحديد النحوي ، وخطوة متطورة في السعي وراء وضع حدود للنحو ، و قد قطع التعريف النحوي عدة مراحل حتى بلغ درجة النضج العلمي، كما نجد أنه اصطبغ في بعض مراحل تكونه بمفاهيم الفلسفة و المنطق التي من خلاله تعددت تعاريف المصطلح الواحد بغية الاتيان بالحد الجامع المانع خاصة في أواخر القرن الثالث للهجرة ، وفي ظل هذا التعدد كثرت اعتراضات النحاة بعضهم بعضا في تمام الحد و عدم تمامه وهذا ما نشهده مبثوثا في كتب النحاة المتأخرين.

الفصل الثاني :

طبيعة الحدود النحوية في أمالي ابن الحاجب

- أولا : الكـــــــلام و ما يتألف منه
- ثانيا : المـــــــرفوعات و المنصوبات
- ثالثا : المجـــرورات و التـــوابع
- رابعا : مواضـــيع متفـــــــرقة

– تمهيد :

بعد التطرق في الفصل الأول للتعريف مفهوما و أجزاء و أقساما، ولأساليب النحاة في التعريف عن المصطلحات النحوية ، و كذلك مراحل تشكل الحد النحوي ، الذي رصدنا به سمات تلك الحدود عبر تلك الحقب الزمنية ، سنتوجه بالدراسة في هذا الفصل طبيعة حدود ابن الحاجب ، التي قمنا بجردها من كتابه الأمالي ، ونتبين بالاعتراض مدى حدية هذه الحدود ، حتى نخلص في الأخير بنتيجة حولها .

– **ابن الحاجب :**

وهو " أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدّوني ثم المصري ، الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب ، الملقب بجمال الدين ، ولد عام سبعين و خمسمائة بأَسْنا ، وهو العام الذي استتبّ الأمر فيه لصلاح الدين و صار سيد الموقف في مصرو الشام ، وسبب تسميته بابن الحاجب ، أن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي ، وكان كرديا "[1].

وكان ابن الحاجب يميل في آرائه إلى المذهب البصري في النحو ، ولكنه خالف البصريين في بعض المسائل ، ووافق الكوفيين في مسائل ، و خالفهم في أخرى ، فهو من النحاة المتأخرين أصحاب الاختيار ، يختار من المذهبين ما يوافق آراءه ، فإذا لم يجد ما يوافق رأيه خالفهما الاثنين، وقد تجده ينفرد بآراء لم يذكرها أحد قبله [2].

وتلقف ابن الحاجب العلم من شيوخه ك " القاسم الشاطبي ، و أبو الجود اللخمي ، وأبو الفضل الغزنوي ، و أبو الحسن الأبياري ، و القاسم ابن عساكر "[3].

وتلقى العلم عنه أمثال " الرضي القسطنطيني ، و الملك الناصر داود بن الملك المعظم ، وابن العماد زين الدين ، و جمال الدين ابن مالك "[4].

ومن آثاره الصرفية و النحوية نجد : الأمالي النحوية ، و الايضاح في شرح المفصل للزمخشري ، و رسالة في العشر ، ومن شروحاته : شرح الكافية ، و شرح الشافية ، وشرح كتاب سيبويه ، وشرح المقدمة الجزولية...وغيرهم .

---

[1]– الرضي ، شرح كافية بن الحاجب ، تح : حسن الحفظي ، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة و النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، دط ، 1993 م، ص 1 / 15 .

[2]– ينظر : سليمان أبو صعاليك ، أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب ، طبع بدعم من وزارة الثقافة ، العراق ، دط ، 2009 م ، ص23.

[3]– ابن الحاجب ، الكافية في علم النحو ، ص 3 .

[4]– نفسه ، ص 3 .

كما نجد له آثار فقهية ككتابه جامع الأمهات ، أو مختصر الفروع في الفقه[1].

- **كتاب الأمالي :**

و المراد بـ " الأمالي جمع الإملاء ، وهو أن يقعد عالم وحوله تلاميذه بالمحابر و القراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه و تعالى عليه من العلم، و يكتبه التلاميذ ، فيصير كتابا ، ويسمونه الإملاء ، و الأمالي ، وكذلك كان السلف من الفقهاء ، و المحدثين ، و أهل العربية وغيرها في علومهم "[2].

ونجد من "أقدم الأمالي اللغوية التي عرفت لنا مجالس ثعلب أو أماليه ، ولعل ابن الحاجب أول من أملى في النحو خاصة ، و إن كان ابن الشجري قد سبقه ، إلا أنّه كان يخلط الأمالي النحوية بالشعر ، و اللغة ، و الأدب "[3].

و لقد قام ابن الحاجب بإملاء كتابه " ما بين سنة 609هـ ، وسنة 626هـ في القاهرة ، ودمشق ، وغزة ، وبيت المقدس ، وذكر في بعض الأمالي مكان الإملاء و تاريخه ، و ذكر في بعضها مكان الإملاء أو تاريخه"[4].

أما بالنسبة للمصادر التي استعملها في كتابه فغالبا ما تكون كتب النحو القديمة ، إلاّ أنّ أهم مصدرين اعتمد عليهما في أماليه : هما كتاب سيبويه ، والمفصل للزمخشري ، فقد أشار إليهما كثيرا ، و أكثر النقل منهما ، وحتى أن كثيرا من الأمثلة التي كام يضربها نقلها من هذين الكتابين[5].

- وقد قسّمت الأمالي ستتة أقسام [6]:

---

[1]- ينظر ، نفسه ، ص 3 .

[2]- ابن الحاجب ، الأمالي ، تح : فخر سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، دس ، ص 1 / 37 .

[3]- نفسه ، ص 1 / 38 .

[4]- نفسه ، ص 39-40 .

[5]- ينظر : نفسه ، ص 1 / 40 – 41 .

[6]- سليمان أبو صعاليك ، أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب ، ص 47 .

1. الأمالي على آيات من القرآن الكريم ، وعددها (139) إملاءً.
2. الأمالي على مواضع من كتاب المفصل للزمخشري ، وعددها (136) إملاءً .
3. الأمالي على مسائل الخلاف النحوي ، وعددها (6) أملٍ .
4. الأمالي على مقدمة (الكافية) ، وعددها (97) إملاءً .
5. الأمالي على أبيات من شعر المتنبي و غيره ، و عددها (45) إملاءً.
6. الأمالي على مسائل متفرقة ، و عددها (215) إملاءً .

وأكثر ما تحدث عنه في القسم الرابع من الأمالي (الإملاء على مواضع من المقدمة الكافية) كان " عن الحدود التي أوردها في الكافية ، وهو في تناوله الحدود يتبع أساليب مختلفة ، فتراه أحيانا يكتفي يشرح الحد ، أو يعترض على حد الكافية ، ثم يجيب عن الإعراض ، وقد لا يجيب عنه ، وربما يخالف النحويين في الحدود ، ويبين أن حدّه أفضل من حدهم"[1] ، فنجد " من الحدود التي اكتفى بشرحها ، حد البدل ، ومن الحدود التي اعترض عليها ثم أجاب عن الاعتراض حد النعت ، و أحيانا يعترض على نفسه ، ولا يجيب عن الاعتراض ، وهذا يدل على تسليمه بالاعتراض و أن حده ليس كاملا "[2] ، وهذا يدل على تأثر ابن الحاجب بأسلوب المناطقة في الحدود .

[1]- ابن الحاجب ، الأمالي ، ص 1 / 52 .

[2]- نفسه ، ص 1 / 52 .

أولا : الكلام و ما يتألف منه :

- **حد الكلمة :**

حد ابن الحاجب الكلمة على أنها : " لفظ وضع لمعنى مفرد "[1].

واحترز المصنف بقوله (لفظ) : " عن نحو : الخط ،و العَقد ، و النصبة ، و الإشارة ، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد ، وليست بكلمات ، ويجوز الاحتراز بالجنس – أيضا – إذا كان أخص من الفصل بوجه ، وهو ههنا كذا ، لأن الموضوع لمعنى المفرد قد يكون لفظا أو قد لا يكون "[2].

ثم احترز بقوله (وضع) : " عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كـ (أح) الدالة على السعال ونحو ذلك ، وعن المحرّف ، وعن المهمل ، لأنه دال أيضا على معنى كحياة المتكلم به ، و لكن نقلا ، لا وضعا"[3].

ويبين المصنف معنى كلمة (مفرد) بقوله : " المفرد ضد المركب ، والمفرد ضد المضاف ، والمفرد ضد المثنى ، و المجموع ، فقولنا : (لفظ وضع لمعنى مفرد) ، المراد به هاهنا ضد المركب ، و المراد بالمركب كلمتان فصاعدا أسندت إحداهما إلى أخرى إسنادا يفيد المخاطب مالم كن عنده في ظن المتكلم "[4].

وقد أُعترض على حده باعتراضين :

---

[1]- ابن الحاجب ، الأمالي ، تح : فخر سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، دس، ص 2 / 609 ، الكافية في علم النحو ، ص11 .

[2]- الرضي ، شرح الكافية ، ص 6/1 .

[3]- نفسه ، ص 6/1 .

[4]- ابن الحاجب ، الأمالي ، ص 609/2 .

– الأول : أن في حده ابهام ، يقول الشارح : " ولا ينبغي أن يُخترع في الحدود ألفاظ ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها ، لأن الحد للتبيين ، ولو قال : الكلمة لفظ مفرد موضوع ، سلم من هذا ، وبم يرد عليه – أيضا – الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة "[1].

– الثاني : أن في حده زيادة ، يقول الرضي : " و على ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا إلى قوله : لمعنى ؛ لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى ، إلا أن يفسر الوضع (بصوغ اللفظ) مهملا كان أو لا ، ومع قصد التواطؤ أولا ، فيحتاج إلى قوله لمعنى ، لكن ذلك خلاف المشهور من اصطلاحهم"[2] .

بذلك يكون حد المصنف ليس بحد .

- **حد الاسم :**

وحده ابن الحاجب :" ما دل على معنى في نفسه "[3] ، وهو في الكافية " ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بالأزمنة الثلاثة "[4].

وقوله (ما دل) أي : "كلمة دلت (على معنى) كائن في نفسه ؛ أي : في نفس ما دل : يعني الكلمة "[5] ، يقول المصنف : " (في نفسه) ؛ عائد على المعنى ، يعني أن اللفظ دالٌ على معنى باعتبار نفسه ، لا باعتبار تعلقه"[6]، فبقوله ما دل على معنى في نفسه يشمل الاسم والفعل، وينفي الحرف لأنه لا يدل على معنى في نفسه ، وقوله (غير مقترن بالأزمنة الثلاثة) ينفي دخول

[1]– الرضي ، شرح الكافية ، ص 1 / 6 .

[2]– السابق ، ص 1 / 6

[3]– ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2 /547 .

[4]– ابن الحاجب ، الكافية في علم النحو ، ص 11 .

[5]– ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، تح : أحمد عناية ، محمد مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2009م ، ص43/1.

[6]– ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 547 .

الفعل في حد الاسم ، " فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الأقسام ، لأنه ذكر فيه جنس كل واحد و فصله ، كما بينا ، و المركب من الجنس و الفصل هو الحد "[1].

ولكن اعترض عليه الرضي بوجود الغموض في الحد ، لأنه لم يفسر قوله: (الأزمنة الثلاثة)؛ لأنه لا يحسن في الحدود ، كذلك لفظ (اقتران) لفظ مهمل غير مشهور [2] .

ولا نرى في ذلك اعتراض ، بل يمكن أن نعترض على هذا الحد بأنه غير مانع إذ هناك من الأسماء ما تدل على معنى في غيرها ، يقول البطليوسي: " لأن في الأسماء ما معناه في غيره نحو : أسماء الاستفهام وأسماء المجازاة ، لأن هذه الأسماء لما نابت مناب الحروف جرت مجراها ، وكذلك الأسماء الموصولة إنما هي في صلاتها ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بالرجل الذي ضرب عمرا ، فإنما غرضك أن تصف (الرجل) بالجملة التي هي (ضرب عمرا) والذي إنما جيء به وصلة إلى وصف المعارف بالجمل "[3].

- **حد الحرف :**

وحده المصنف قائلا : هو " ما دل على معنى في غيره "[4]، وعليه الزجاجي في الجمل[5].

والمراد بهذا الحد أنّ الحرف "كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة إليه ، لا يكون مستقلا بالمفهومية ؛ بحيث لا يصلح لأن يحكم عليه أو به ، بل لابد له في ذلك من انضمام أمر آخر إليه . ومن ثمة أي : لأجل أنه يدل على معنى في غيره ، (احتاج إلى جزئيته) للكلام ركنا

[1]- الرضي ، شرح الكافية ، ص 1 / 15 .

[2] - ينظر : سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 42 .

[3]- البطليوسي ، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، تح : سعيد سعودي ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، دط ، دس، ص 74 ، 75 .

[4]- ابن الحاجب ، الأمالي ، ص 608 ، الكافية في علم النحو ، ص 11 .

[5]- الزجاجي ، الجمل ، ص 17.

كان ، أو غيره إلى اسم يتعقل معناه بالنسبة إليه ، نحو : (من البصرة) ، أو فعل كذلك نحو : (قد ضرب) "[1].

وقد اعترض على هذا الحد البطليوسي بأنه غير مانع في اعتراضه لحد الزجاجي الذي تبنى ابن الحاجب حده ؛ لأن من الأسماء ما معناها في غيرها ، يقول : " و إنما لم يكن ما قاله أبو القاسم حدا لأن في الأسماء ما معناه في غيره نحو : أسماء الاستفهام و أسماء المجازاة ، لأن هذه الأسماء لما نابت مناب الحروف جرت مجراها ، و كذلك الأسماء الموصولة إنما هي في صلاتها ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بالرجل الذي ضرب عمرا ، فإنما غرضك أن تصف (الرجل) بالجملة التي هي (ضرب عمرا) والذي إنما جيء به وصلة إلى وصف المعارف بالجمل " [2].

[1]- ملا جامي ، الفوائد الغياثية ، ص 1 / 361 – 362 .

[2]- البطليوسي ، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ص 74 ، 75 .

ثانيا : المرفوعات و المنصوبات :

1) المرفوعات :

- **حد الفاعل :**

وحده المصنف بأن قال : " ما أسند إليه الفعل أو شبهه إليه ، وقدم عليه على جهة قيامه به"[1] ، فقوله (ما أسند) : " ولم يقل ما أخبر بالفعل عنه ؛ ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي نحو: بعت ، وهل ضرب زيد ، ونحوه ، وقوله: (أو شبهه) يعني به اسمي الفاعل و المفعول والصفة المشبهة والمصدر و اسم الفاعل " [2] ، وقد اعترض عليه الرضي بعدم المنع في حده لعدم احترازه بـ لفظ (أو معناه) لدخول الظرف و الجار و المجرور ، يقول الرضي : "ولم يقل : أو معناه : فيدخل فيه الظرف و الجار و المجرور المرتفع بهما الضمير في نحو : (زيد قدامك أو في الدار) ، أو الظاهر نحو : (زيد قدامك غلامه) ، لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل و اسم الفاعل المقدر، خلافا لمن قال : إنه الظرف و الجار "[3] ، وقوله : (وقدم عليه) : احترازا " عليه عن المبتدأ ؛ لأن نحو : (زيد) في قولك : (زيد قام) ، مسند إليه قام ؛ لأن قام خبر ، والمسند إليه هو المخبر عنه في الحال أو الأصل "[4] ، هذا لمن احتج و رأى جواز تقديم الفاعل على فعله كما ذهب إليه الكوفيين .

وقوله : (جهة قيامه به) : فـ " طريقة قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم أو على ما في حكمهما كاسم الفاعل و الصفة المشبهة ، واحترز بهذا القيد عن مفعول مالم يسم فاعله كـ : (زيد) في (ضُرب زيد) على صيغة المجهول ، و الاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف "[5] ، وهو " عند عبد القاهر و الزمخشري فاعل اصطلاحا ، فلا يحترزان

---

[1] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 530 ، الكافية في علم النحو ، ص 14 .

[2] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 201/1 .

[3] – نفسه ، ص 1/ 201 – 202 .

[4] – نفسه ، ص 1/ 202 .

[5] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 1/ 151 .

عنه ، ليدخل في الحد ، وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل ، وخلافهم لفظي ، راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة : فاعل أو لا ، وليس خلافا معنويا "[1].

و في من اعترض عن الحد بقوله : " (زيد) في قولنا : ما زيد ، لعدم قيامه بالفعل ، وقد اشترط فيه أن يكون قائما بالفعل "[2] ، يجيب الرضي : "ذكرنا في حد الإعراب (أن الموجد للإعراب إنما هو المتكلم ، لكن النحويين جرى عادتهم بأن نسبوا العلل إلى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضى في المعرب ، لا إلى المعنى المقتضى "[3].

2) المنصوبات :

- **حد المفعول المطلق :**

وحده ابن الحاجب : " اسم ما فعله فاعل فعلٍ مذكور "[4] .

قال الرضي : قال المصنف : " إنما قلت هاهنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو (ضربت) الثاني في قولك : ضَربت ضَربت ، فإنه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور"[5] .

و المراد بـ (اسم ما فعله فاعل فعل) " بفعل الفاعل إياه : قيامه به ؛ بحيث يصح اسناده إليه ، لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه ، فلا يرد عليه مثل: مات موتا ، وجسم جسامة ، وشرف شرفا ، و إنما زيد لفظ (اسم) لأن ما فعله الفاعل هو المعنى ، و المفعول المطلق من أقسام اللفظ ، ويدخل فيه المصادر كلها "[6] .

---

[1] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 203/1 .

[2] – رياض يونس السواد ، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العشرين ، دار الراية ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2009م ، ص 167 .

[3] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 1/ 204 .

[4] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص 539/2 ، الكافية في علم النحو ، ص 18 .

[5] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1 / 346 .

[6] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 1 / 224 – 225 .

وقد أُعترض عليه بوجود زيادة في الحد فـ " لا حاجة إلى لفظ (اسم) ، وقول المصنف : إنه احترز به عن (ضَرْب) الثاني في : ضَرَب ضرْب زيد، مردود ، لأنه إن كان المراد لفظه ، فهو لم يفعله فاعل الفعل المذكور ، لأن فعل الفاعل هو (الضرْب) لا (ضرَب) ، أو مدلوله الذي هو (الضرب) ، فلا يحترز عنه "[1]، يقول الرضي في ذلك : " و إن أراد – وهو الظاهر – بقوله: (فعله) أنه فعل مضمونه الذي الضرب ، فلم يكن داخلا أصلا حتى يخرج ؛ لأنه – إذن – فعل مضمونه ولم يفعله ، هذا ولو يعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله "[2].

وقوله (مذكور) : " صفة للفعل ، وهو أعم من أن يكون مذكورا حقيقة ، كما إذا كان مذكورا بعينه ، نحو : ضربت ضربا ، أو حكما ، إذا كان مقدرا نحو : ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[محمد،4] ، أو اسما فيه معنى الفعل ، نحو : ضاربٌ ضرباً ، وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة و لا حكما ، نحو : الضرب واقع على زيد "[3].

و قوله (بمعناه)[4]: " احتراز عن نحو : كرهت قيامي ، فإن قيامي اسم لما فعله المتكلم ، وهو فاعل الفعل المذكور ، لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ، ويبطل هذا الحد بنحو : كرهت كراهتي، و أحببت حبي ، و أبغضت بغضي ، على أن المنصوبات مفعول بها "[5].

- **حد المفعول به :**

وحده المصنف قائلا المفعول به : " هو الذي وقع عليه فعل الفاعل "[6] ، وعليه الزمخشري في المفصل [7] .

---

[1] – سليمان الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، ص 35 .

[2] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1 / 347 .

[3] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 1/ 225 .

[4] – وهي في نسخته في الكافية ، يقول : " هو اسم ما فعله فاعل فعلٍ مذكور بمعناه " ابن الحاجب ، الكافية ، ص 18 .

[5] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1 / 347 .

[6] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص510/2، ص512/2 ، ص 539/2 ، الكافية في علم النحو ، ص 18 .

[7] – الزمخشري ، المفصل ، ص 60 .

ويريد بـ (هو ما وقع) أي : " هو اسم ما وقع (عليه فعل الفاعل) ، ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق "[1] ، أي "من التصريح به في تعريف المفعول ، فإن المفاعيل كلها من جنس واحد " [2] .

والمراد (بوقوع الفاعل عليه) : " تعلقه به بلا واسطة حرف جر ، فإنهم يقولون في (ضربت زيدا) إن الضرب واقع على زيد ، ولا يقولون في : (مررت بزيد) إن المرور واقع عليه ، بل ملتبس به ، فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية ، فإنه لا يقال في واحد منها : إن الفعل واقع عليه، بل فيه أو له أو معه ، و المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل ، فإن المفعول المطلق عين فعله "[3] .

و المراد بقوله (فعل الفاعل) : " فعل أُعتبر اسناده إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكما ، فخرج به مثل : زيد في (ضُرب زيد) على صيغة المجهول، فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله ، ولا يُشكل بمثل : (أعطِيَ زيد درهما) أنه واقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه ، فإن مفعول مالم يسم فاعله في حكم الفاعل "[4] ، وهنا تناقض مع ما حد به الفاعل حيث قام بإخراج فاعل مالم يسمّ فاعله .

وقد ناقش الرضي حد المصنف بعدم المنع من خلال تفسير قوله (ما وقع عليه فعل الفاعل): " وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يُعقل إلا به[5] ، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في (مررت بزيد ، و قربت من عمرو ، وبعدت من بكر ، وسرت من البصرة إلى الكوفة) مفعولا بها ، ولا شك أن يقال إنها مفعول بها ، لكن بواسطة حرف جر ، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع

[1] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 239/1 .

[2] – نفسه ، هامش ، ص 1/ 239 .

[3] – السابق ، 1/ 239-240 .

[4] – نفسه ، 240/1 .

[5] – ذلك قوله : " فإن زيدا فيما فرض ليس موضوعا دالا على تعلق الفعل به " ابن الحاجب ، الأمالي ، ص 539 .

على هذه الأشياء في اصطلاحهم ، وكلامنا في المطلق "[1] ، وقد اعترض عليه ثانية في معنى فعل اشترك ؛ حيث لو قلنا (اشترك زيد وعمرو) نجد أن وقوع الفعل على (زيد) و (عمرو) وهذا يخالف ما اصطلح عليه ، يقول الرضي : " و أيضا فإن معنى اشترك في قولهم : (اشترك زيد وعمرو) لا يفهم – بعد إسنادك إياه إلى زيد – إلا بشيء آخر ، وهو عمرو أو غيره، وليس بمفعول به في الاصطلاح "[2] .

ويحد الرضي المفعول به قائلا : " و الأقرب في رسم المفعول به أن يقال: ما يصح أن يعبّر عنه باسم مفعول غير مقيد ، مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا "[3]، وهو حد جامع مانع لا يدخل الاعتراض عليه[4].

- **حد المفعول فيه :**

وحده المصنف بقوله " ما فعل فيه فهل مذكور"[5].

ويريد بقوله (فعل مذكور) : " الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور ، لا الفعل الذي هو قسيم الاسم و الحرف ، وذلك لأنك إذا قلت : (ضربت أمس) فقد فعلت لفظ ضربت اليوم ، أي تكلمت به اليوم ، و الضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس ، فأمس ما فعل فيه الضرب ، لا ضربت"[6] .

---

[1] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1/ 391 .

[2] – نفسه ، ص 1 / 391 .

[3] – السابق ، ص 1 / 392 .

[4] – نفسه ، هامش ، ص 392/1 .

[5] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 548 ، الكافية في علم النحو ، ص 23 .

[6] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1/ 578 .

و يقول بن الحاجب موضحا عن حده في بيان تأخر الفعل عن الظرف : " إذا قلت: (يوم الجمعة سرت فيه) ، فإنه فُعل فيه فعل مذكور وهو السير ، وليس إعرابه على ذلك ، وجوابه: أنه لم يوضع للدلالة على أنه فُعل فيه ، وإنما هو مُخبر عنه ، كما قلناه في قولنا : (زيد ضربته) "[1].

لكن اعترض ملا جامي عن هذا الحد بأنه غير مانع ، يقول : " لكن بقي مثل : (شهدت يوم الجمعة) داخلا فيه ، فإن (يوم الجمعة) يصدق عليه أنه فُعل فيه فِعلٌ مذكورٌ ، فإن شهود يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة ، فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية ، أي : المفعول فيه ؛ ما فُعلَ فيه مذكور من حيث إنه فُعلَ فيه فعل مذكور ، يخرج مثل هذا المثال عنه (...) ولا يخفى عليك أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى قوله : (مذكور) إلا لزيادة تصور المعرّف"[2]، فـ (يوم) في قولك : (شهدت يوم الجمعة) ، واقعة في محل نصب مفعول به ، بالرغم من أنها يصدق عليها حد المصنف ، بذلك دخلت في حده .

وقد احترز بلفظ (مذكور) عن نحو قولك : " (يوم الجمعة يوم مبارك)، فإنه لابد أن يُفعل في يوم الجمعة فعلٌ ، لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك ، فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه"[3].

وقد اعترض الرضي على ما قاله في شرط نصبه يقول: " ونحو : يوم الجمعة في قولك : (خرجت يوم الجمعة) داخل في هذا الحد ، ولهذا قال بعد : وشرط نصبه تقدير (في)[4] ؛ يعني أن (المفعول فيه) ضربان : ما يظهر فيه (في) ، وما ينتصب بتقديره ، و شرط نصبه تقديره ، و أما إذا ظهر فلابدّ من جره ، وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلاّ على المنصوب

[1]- ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 548 .

[2] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 1 / 316 .

[3] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1 / 578 .

[4] – وهذا الشرط تكملة لحده في مقدمته الكافية ، ينظر : الكافية ، ص 23 .

بتقدير (في) ، و الأولى : أن يقال : هو المقدر بفي من زمان أو مكان فُعل فيه فعلٌ مذكور "[1] .

- **حد المنادى :**

وحده المصنف بقوله : " هو المطلوب إقباله بحرف مناب أدعو"[2].

يريد بـ (وهو المطلوب إقباله) أي : " توجهه إليه بوجهه أو بقلبه ، كما إذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة ، مثل : (يا زيد) ، أو حكما مثل : (يا سماء ، و يا أرض ، و يا جبال) فإنها نزلت أولا منزلة من له صلاحية النداء ، ثم أدخل عليها حروف النداء ، وقصد نداؤها ، فهي في حكم من يُطلب إقباله بخلاف المندوب ؛ لأنه المتفجع عليه ، أدخل عليه النداء لمجرد التفجع ، لا لتنزيله منزلة المنادي ، وقصد نداؤه ، فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ، ولهذا أفرد المصنف أحكامه بالذكر فيما بعد "[3] ، وهو يشمل المحسوس وغير المحسوس ، يقول ابن الحاجب : "فالمطلوب إقباله يشمل المحسوس و غيره كقولهم : يا زيد ، و يا الله ، وشبهه "[4] .

وقد أدخل جار الله المندوب في حده المنادى ، فـ " المنادى عنده كل ما دخله (يا) وأخواتها ، و المندوب عنده منادى (على وجه التفجع) كما صرح به لما فصل أحكام المنادى في الإعراب و البناء "[5] ، ولقد " تصلّف المصنف بهذا الحد ، وقال : إن الزمخشري لم يعدّ المنادى لإشكاله ، و ذلك أنه لو حدّ بأمر معنوي أي كونه مطلوب الإقبال ، دخل فيه (زيد) في : أطلب إقبال زيد، و لو حدّ بأمر لفظي – أي ما دخل عليه (يا) و أخواتها – دخل فيه المندوب و ليس بمنادى "[6].

---

[1] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1/ 578 .

[2] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 605 ، الكافية في علم النحو ، ص 19 .

[3] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 1 / 243 – 244 .

[4] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 605 .

[5] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1 / 406 .

[6] – نفسه ، ص 1 / 406 .

وقد عيب عليه اخراج المندوب من حده ، قال الرضي : " قال الجزولي : المندوب منادى على وجه التفجع ، فإذا قلت : يا محمداه ، فكأنك تناديه ، وتقول له : تعال ، فأنا مشتاق إليك "[1] ،كذلك " (المندوب المتوجع عليه) نحو (وا ويلاه ، و وا ثبورا ، و واحزناً) أي احضر حتى يتعجب من فظاعتك "[2].

و يستدل الرضي عن : "كونه مدعواً قوله تعالى : ﴿ لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا و ادعوا ثبورا كثيرا﴾[الفرقان ، 14] ، أمرهم بقول : وا ثبورا ، وكذا المستغاثات منادى دخله معنى الاستغاثة ، وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب ، فمعنى يا للماء ، و يا للدواهي : احضرا حتى يتعجب منكما"[3]، بذلك يكون حد المصنف غير جامع لأنه لم يدخل المندوب في حده للمنادى .

- **حد الاستثناء المنقطع :**

وحده المصنف بقوله : " و المنقطع المذكور بعدها غير مخرج"[4].

يقول الرضي : " اعلم أنه قسم المستثنى قسمين ، وحدّ كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى [5]، قال (المصنف) :" ذلك لأن ما هيتهما مختلفان ، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد" ؛ ذلك لأن الحدّ مبين للماهية بذكر جميع أجزائها مطابقة أو تضمنا ، و المختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائهما ، حتى لا يجتمعا في حدّ واحد ، و الدليل على اختلاف حقيقتهما أن أحدهما مخرج و الآخر غير مخرج "[6] ، ويرد الرضي عن ذلك بقوله :" بلى ، يمكن

---

[1] – نفسه ، ص 1 / 406 – 407 ، ينظر : الجزولي ، المقدمة الجزولية ، ص 201 .

[2] – نفسه ، ص 1 / 407 .

[3] – نفسه ، ص 1 / 407 .

[4] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 555 ، ينظر : الكافية في علم النحو ، ص 25 .

[5] – فالمستثنى عنده قسمان ، متصل ، ومنقطع " فالمتصل : هو المخرج عن متعدد – لفظا و تقديرا – بـ (إلاّ و أخواتها) ، و المنقطع هو المذكور بعدها غير مخرج " ابن الحاجب ، الكافية في علم النحو ، ص 25 .

[6] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1 / 716 .

جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ ؛ لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ ، فيقال : المستثنى هو المذكور بعد إلاّ وأخواتها "[1] .

والمراد بـ (المنقطع هو المذكور بعدها) : " أي بعد (إلا) و أخواتها (غير مخرج) عن متعدد ، واحترز به عن جزيئات المستثنى المتصل ، فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه ، كقولك : (جاء القوم إلا زيدا) مشيرا بالقوم إلى جماعة خالية من (زيد) ، أو لم يكن نحو: (جاءني القوم إلا حمارا) "[2].

كما أن الرضي اعترض عن حده المتصل كونه خارجا عن ماهيته من جهة و بعدم المنع من جهة أخرى ؛ بحيث كونه داخلا في متعدد لفظا أو تقديرا ذاك من شرطه لا من تمام ماهيته ، والمنقطع داخل في هذا الحد ، كما في (جاءني القوم إلا حمارا) ، لمخالفة الحمار للقوم في المجيء[3].

ويؤخذ على هذا الحد بالسلب ، فمن شروط الحد أن لا يعرّف بضده ، أو نقيضه ، والمصنف هاهنا حد المستثنى المنقطع بضد حد المستثنى المتصل حيث قال : (مخرج و غير مخرج).

[1] – نفسه ، ص 1 / 716 .

[2] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 1 / 386 .

[3] – ينظر : الرضي ، شرح الكافية ، ص 1/ 717 .

ثالثا : المجرورات و التوابع :

1) المجرورات :

- **حد المضاف إليه :**

وحده المصنف بأنه :" اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظا أو تقديرا ، مرادا "[1] ، وقد بنى الأمر أولا على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه ، ولقد ذهب ابن الحاجب في ذلك إلى ما ذهب إليه سيبويه ، حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب بحرف الجر لفظا أيضا .[2] ولكن هذا "خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما أنجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة ، و أما من حيث اللغة فلا شك أن (زيدا) في (مررت بزيد) مضاف إليه ، إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف جر "[3].

و المراد في حده (اسم) "حقيقة أو حكما ليشمل الجمل التي يضاف إليها نحو : ﴿ يَومَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم ﴾ [المائدة ،119] فإنها في حكم المصادر، (نسب إليه شيء) اسما كان ، نحو : (غلام زيد) أو فعلا نحو : (مررت بزيد) ، (بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا) أي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل : (مررت بزيد) أو مقدرا حال ذلك المقدر ، (مرادا) من حيث العمل بإبقاء أثره ، وهو الجر ، مثل : (غلام زيد) و (خاتم فضة) و (ضرب اليوم) بخلاف نحو : (قمت يوم الجمعة) فإنه و إن نسب إليه القيام بالحرف المقدر وهو (في) لكنه غير مراد ، إذ لو أريد لا ينجر به ، (فالتقدير) أي : تقدير حرف الجر (شرطه) أن يكون المضاف اسما) إذ لو كان فعلا لابد من أن يتلفظ بالحرف نحو (مررت بزيد)" [4]، قال الرضي : قال ابن الحاجب : " احترزت بمراد عن المفعول فيه ، و مفعول له ؛ لأن حرف الجر مقدر فيهما ، لكنه

---

[1] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 548 ، الكافية في علم النحو ، ص 28 .

[2] – ينظر : ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 442/1 ، ينظر : الرضي ، شرح الكافية ، ص 1/ 874 .

[3] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1/ 874 .

[4] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص1/ 442.

غير مراد "[1] فاعترض عليه الرضي مناقشا له بوجود الدور في حده قائلا : "و إن أردت أنه غير مراد لفظا – أي ليس في حكم الملفوظ به – حيث لم يجر ، و المقدر في الإضافة مراد ، أي عمله – وهو الجر – باقٍ ، كان كأنك ، قلت : المضاف إليه كل اسم صفته كذا مجرورا بحرف جر مقدر، فيكون على نحو ما أنكرت من حدهم المعرب بأنه يختلف آخره و يقضي إلى الدور – كما ألزمتهم إذ كون المضاف إليه مجرورا يحتاج إلى معرفة حقيقة المضاف إليه ، حتى إذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك (...) ثم جعلت في حدك معرفة حقيقته محتاجة إلى كونه مجرورا ، إذ معنى مرادا – على ما ذكرنا – باقيا عمله أي الجر "[2].

2) التوابع :

- **حد التوابع :**

وحده المصنف "كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة "[3] ، وعليه الشريف الجرجاني[4] في التعريفات .

وقوله (كل ثان) أي : "متأخر متى لوحظ مع سابقة كان في الرتبة الثانية منه فدخل في التابع الثاني و الثالث فصاعدا ، (بإعراب سابقه) أي : بجنس اعراب سابقة بحيث يكون إعرابه من جنس اعراب سابقه ، (من جهة واحدة) شخصية مثل : (جاءني زيد العالم) فإن (العالم) إذا لوحظ مع (زيد) كان في الرتبة الثانية منه ، واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع "[5] بحيث أن " الرفع غي كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية (زيد العالم) ؛ لأن المجيء منسوب إلى (زيد) في قصد المتكلم إليه مع تابعه ، لا إليه مطلقا ، فقوله : (كل ثان) يشمل التوابع و

[1] – الرضي ، شرح الكافية ، ص1/ 875 .

[2] – السابق، ص 875/1 .

[3] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 550 ، الكافية في علم النحو ، ص 29 .

[4] – الجرجاني ، التعريفات ، ص 63 .

[5] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 1/ 481 .

خبر المبتدأ و خبري (كان و إن) وأخواتهما ، وثاني مفعولي (ظننت) و(أعطيت)"[1]، فبقوله :(بإعراب سابقه) "يخرج الكل إلا خبر المبتدأ أو ثاني مفعولي (ظننت و أعطيت) ، وقوله : (من جهة واحدة) يخرج هذه الأشياء ؛ لأن العامل في المبتدأ أو الخبر وإن كان هو الابتداء ، أعني التجريد عن العوامل اللفظية لإسناد لكن هذا المعنى من حيث أنه يقتضي مسندا إليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث إنه يقتضي مسندا صار عاملا الخبر" [2] ، كذلك (ظننت) من حيث أنه " يقتضي شيئا مظنونا فيه و مظنونا عمل في مفعوليه ، فليس انتصابهما من جهة واحدة ، وكذلك (أعطيت) من حيث إنه يقتضي أخذا و مأخوذا عمل مفعوليه ، فليس انتصابهما من جهة واحدة ."[3]

ويؤخذ على حد المصنف أنه غير مانع لدخول الأخبار المتعددة والأحوال المتعددة ، كذلك المستثنى بعد المستثنى ، يقول الرضي : "ثم نقول : الأخبار المتعددة لمبتدأ نحو : ﴿ وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ﴾[البروج ، 13] ، و كذا المسندات، نحو : علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا ، وكذا الأحوال المتعددة نحو : ﴿ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولاً ﴾[اسراء ، 22] ، وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو : جاءني القوم إلا زيدا إلا عمرا ، لا تتغير أسماؤها ، و لا جهات إعرابها ، فينبغي أن تدخل في التوابع "[4].

وقد اعترض ملا جامي على لفظ (كل) لأن التعريف بالحد تعريف بالجنس لا الإفراد يقول: " ثم أن لفظة (كل) ها هنا ليست في موقعها ؛ لأن التعريف إنما يكون للجنس وبالجنس ، لا الإفراد بالإفراد ، فالمحدود بالحقيقة التابع و الحد مدخول (كل) و (ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة) ، لكنه لما أدخل (كل) عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعا "[5].

---

[1] – نفسه، ص 1/ 481- 482 .

[2] – السابق، ص 1/ 482 .

[3] – نفسه ، ص 1/ 482 .

[4] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1/ 962 .

[5] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 1/ 483-484 .

كما يؤخذ عن هذا الحد أنه لا يسعى في طلب ماهية الشيء ، بل هو حصر لجميع مفرداته ، بذلك يخرج عن كونه حدا ، يقول الرضي : " وقوله : كل ثان، فيه نظر أيضا ، لأن المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء ، لا قصدُ حصر جميع مفرداته ، ويدخل في قوله : ثان : النعت الثاني فما فوقه ، وكذا التأكيد المتكرر ، و عطف النسق المتكرر ، لأن كلاّ منها ثان للمتبوع كالتابع الأول "[1].

- **حد النعت :**

وحده المصنف : " تابع يدل عل معنى في متبوعه مطلقا "[2].

والمراد بـ (تابع) " جنس شامل للتوابع كلها ، و قوله : (يدل على معنى في متبوعه) أي: يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه ، (مطلقا) أي : دلالة مطلقة غير مفيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع "[3] .

قال الرضي : قال ابن الحاجب : " (تابع) يدخل في تابع جميع التوابع ، ويخرج منه خبر المبتدأ و المفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع ، وقولنا : يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه "[4]، وقد رد الرضي أولا مناقشا لما قاله بدخول البدل مصححا لحده ، قائلا :" قلت : يدخل فيه البدل نحو قولك : أعجبني زيد علمه ، ولو قال : يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه لكان أعم ، لدخول نحو : برجلٍ قائمٍ أبوه فيه "[5] ، واعترض عن حده ثانية بأنه غير مانع لدخول التأكيد المفيد ، يقول : " ثم نقول : أما خروج البدل و عطف البيان و عطف النسق ، و التأكيد الذي هو تكرير لفظي أو معنوي ظاهر ، و أما التأكيد المفيد لإحاطة فداخل في هذا الحد ، إذ (كلهم) في

---

[1] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 962/1 .

[2] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 508 ، ص 546/2، ص557/2 ، الكافية في علم النحو ، ص 29 .

[3] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 484/1 .

[4] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 968/1 .

[5] – نفسه ، ص 969/1 .

: جاءني القوم كلهم ، يدل على الشمول الذي في القوم ، فإن قال : شرط هذا المعنى الذي يدل على الوصف أن لا يفهم من المتبوع ، و الشمول يفهم من القوم ، وكذا في جاءني الزيدان كلاهما ، فالجواب : أن ذكر هذا الشرط ليس في حدّك ، مع أنه يلزم منه أن يكون (واحدة) و (اثنين) في قوله تعالى : ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[الحاقة ، 13] و ﴿ إِلَهَيْنِ اِثْنَيْنِ﴾[النحل ، 51]نعتا "[1].

- **حد البدل :**

وحده المصنف بقوله : " تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه "[2] .

ويقصد بذلك "النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع (دونه) ، أي دون المتبوع ، أي لا تكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب إليه ، بل تكون النسبة إليه توطئة وتمهيدا للنسبة إلى التابع سواء كان ما نسب إليه مسندا إليه أو غيره ، مثل : (جاءني زيداً أخوك) و(ضربت زيداً أخاك) و(مررت بزيد أخيك) "[3].

وقد احترز المصنف بقوله :" (مقصودة) بما نسب إلى المتبوع عن النعت ، و التأكيد ، وعطف البيان ؛ لأنها ليست مقصودة بما نسب إليه ، بل المتبوع مقصود به ، و بقوله : (دونه) احترز عن العطف بحرف ؛ فإن المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع "[4] .

وقد أُعترض عن حد المصنف بعدم المنع لدخول عطف النسق فيه ، يقول الرضي:"ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو ؛ فإن المقصود هو الثاني ، دون الأول ، مع لأنه عطف نسق"

---

[1] – نفسه، ص 969/1 .

[2]– ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 552 ، الكافية في علم النحو ، ص 31 .

[3]– ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، تح : أحمد عناية ، محمد مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2009م ، ص 5/2.

[4] – نفسه ، ص 2 / 5- 6 .

[1] ، ويقول ملا جامي : " ولا يصدق الحد على المعطوف بـ : (بل) ؛ لأن متبوعه مقصود ابتداء ، ثم بدا له، فأعرض عنه ، وقصد المعطوف ، وكلاهما مقصودان بهذا المعنى "[2].

- **حد بدل الاشتمال :**

وحده ابن الحاجب بقوله : " و الثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما "[3].

يقول ملا جامي شارحا لهذا الحد :" (و الثالث) أي : بدل الاشتمال (بينه وبين الأول[4]) أي : المبدل منه (ملابسة) ؛ بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابسة إجمالا، نحو : (أعجبني زيدٌ علمه) ؛ حيث يعلم ابتداء أنه يكون (زيد) معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته، و تتضمن نسبة الإعجاب إلى (زيد) نسبة إلى صفة من صفاته إجمالا ، وكذا في (سُلب زيد ثوبه) بخلاف (ضربت زيدا حماره) و (ضربت زيدا غلامه) ؛ لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة ، ولا يلزم في صحتها اعتبار غير (زيد) فيكون من باب الغلط"[5] .

أما بالنسبة إلى قوله (بغيرهما) : " أي تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه أو جزءه ، فيدخل فيه ما إذا كان المبدل منه جزء من البدل ، و يكون إبداله منه بناء على هذه الملابسة ، نحو : (نظرت إلى القمر فلكه) و المناقشة بأن القمر ليس جزء من فلكه ، بل هو مركز فيه ، مناقشة في المثال "[6].

ولقد كان للرضي رأي آخر ، باعتراض منه بعدم منع هذا الحد ودخول بدل الغلط فيه ، يقول : " قوله : و الثالث : بينه و بينه ملابسة بغيرهما ، أي بين الأول و الثاني ملابسة بغير الكلية (و

---

[1] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1/ 1073 .

[2] – ملا جامي الفوائد الضيائية ، ص 6/2 .

[3] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص 541/2 ، ينظر : الكافية في علم النحو ، ص 31 .

[4] – وردت بلفظ (بينه و بين الأول) في نسخته في الكافية ، ينظر : الكافية ، ص 31 .

[5] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 10/2 .

[6] – نفسه ، 2 / 10- 11 .

البعضية) و الجزئية ، وهذا الإطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط ، نحو جاءني زيد غلامه أو حماره ، ولقيت زيدا أخاه ، ولا شك في كونهما من بدل الغلط "[1].

- **حد عطف النسق :**

وحده المصنف بقوله :" تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة"[2]، يقول في حده : " وهذا يرد عليه : جاء زيد العالم و العاقل ، فإنه تابع توسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، وليس بعطف في التحقيق ، وإنما هو باق على ما كان عليه في الوضعية ، إنما حسُن دخول حرف العطف لنوع من الشبه بالمعطوف ولما بينهما من التغاير"[3] .

وقد اعترض عليه بأنه حده بوصف شروطه لا بيان ماهيته من جهة ، وأنه حد غير مانع من جهة أخرى ، يقول الرضي :" قوله : يتوسط بينه ... إلى آخره ، ليس من تمام الحد ، بل هو شرط عطف النسق ، ذكره بعد تمام حده [4]، وقال : لم أستغن في الحد بقولي : العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، لأن الصفات يعطف بعضها على بعض كقولك :

إلى الملك القرم و ابن الهمام و ليث الكتيبة في المزدحم

وقوله : يـالهف زيـابة للحارث الصـــابح فالغانم فالآيب

---

[1] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1080/1 .

[2]– ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 608 ، الكافية في علم النحو ، ص 30 .

[3]– نفسه ، ص 609 .

[4] – بعد قوله في حده عطف النسق بـ " تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ..." ابن الحاجب ، الكافية في علم النحو ، ص 30 ، وقد اعترض عليه بعدم المنع إذ " يؤخذ على هذا الحد عدم الاشتراك في النسبة بين المعطوف و المعطوف عليه في نحو : جاء زيد بل عمروا، وما قام زيد لكن عمرو، وقام زيد لا عمرو ، وما شابه ذلك ، فإن المقصود بالنسبة في المثل الأول هو عمرو لا زيد ، و المقصود بها في الثاني عمرو لا زيد أيضا ، و الثالث تكون النسبة خاصة بزيد ، وعليه فلا تشريك بين المعطوف و المعطوف عليه في الأمثلة المتقدمة ، ويقتضي الأخذ بظاهر الحد إخراج مثل ذلك ، وهو خلاف المعتاد ، ثم إن القول بأنه مقصود بالنسبة يقضي أنه ليس من التوابع " رياض اسّواد ، الحد النحوي و تطبيقاته ، ص 305 ، 306 .

ويجوز أن يعترض على حده بمثل هذه الأوصاف ؛ فإنه يطلق عليها أنها معطوفة إلا أن يدّعي أنها في صورة العطف ، وليست بمعطوفة ، وإطلاقهم العطف عليها مجاز "[1] ، يقول ملا جامي : "فلو لم يكن قوله : (مقصود بالنسبة مع متبوعه) لدخل هذه الصفات من جهتهما الأولى في حد العطف ، وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا "[2].

- **حد عطف البيان :**

وحده ابن الحاجب بقوله : " تابع غير صفة يوضح متبوعه"[3].

فقوله (تابع) : " شامل لجميع التوابع ، (غير صفة) احترز به عن الصفة ، (يوضح متبوعه) احترز به عن البدل ، و العطف بالحروف ، والتأكيد ، ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد ، فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني" [4] ، فقد احترز بالجنس بقوله (تابع) حتى يشمل جميع التوابع ، ثم احترز بالفصل بقوله (غير صفة يوضح متبوعه) حتى يمنع دخول غير عطف البيان في حده ، ومركب الجنس و الفصل هو الحد الجامع المانع .

[1] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1020/1 .

[2] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 502/1 .

[3]– ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 530 ، الكافية في علم النحو ، ص 14 .

[4] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 2 / 13 .

رابعا : مواضيع متفرقة :

- **حد الفعل الماضي :**

وحده المصنف بقوله : " ما دل على زمان قبل زمانك "[1].

قوله : (ما دل) :" أي : فعل دلّ ، حتى لا ينتقض بأمس ، ونحوه ، وإنما لم يحتج إلى التصريح بلفظ الفعل ؛ لأنه في قسم الأفعال ، وقوله (قبل زمانك) أي : قبل زمان تلفظك به ، لا على وجه الحكاية ، ليدخل فيه نحو (خرجت) في قولك اليوم : يقول زيد بعد غد : خرجت أمس ، فخرجت : ماض وإن لم يدل هنا على زمان قبل زمان تلفظك به ، لأنك حاكٍ ، وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية ،فيدل على زمان قبل تلفظك به ، ويخرج عنه أيضا نحو : أخرج: في قولك اليوم : قال زيد أول من أمس : (أخرج غدا)،فإنه دال على زمان تلفظ الحاكي به "[2].

وقد اعترض عليه الرضي في عدم تمام حده منعا ، بكون الماضي قد " ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي : إمّا دعاء ، نحو : رحمك الله ، و إما أمرا ، كقول علي رضي الله عنه في النهج : (أجزأ امرؤ قرنه ، و آسى أخاه بنفسه)[3]، وينصرف إليه بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الجَنَّة أَصْحابَ النَّارِ﴾[الأعراف،44] و ﴿وَسِيقَ الذِينَ﴾[الزمر، 71 / 73] "[4] ، وينقلب كذلك إذا " كان منفيا بلا ، أو أن ، في جواب القسم نحو : (والله لا فعلت) ، فلا يلزم تكرير (لا) لما يلزم في الماضي الباقي على معناه "[5]، ونفس الشيء في دخول (إنّ) الشرطية ، نحو : (إن ضربتَ ضربتُ) و (ما) النائبة عن الظرف المضاف

---

[1] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 606 ، الكافية في علم النحو ، ص 44 .

[2] – الرضي ، شرح كافية بن الحاجب ، تح : حسن الحفظي ، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة و النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، دط ، 1993م، ص 2 / 801 .

[3] – أجزأ امرؤ قرنه أي : أغنى عنه فيقضي عنه وكفاه ، و أسى أي : ليكف و ليواسِ ، ينظر : الرضي ، شرح الكافية ، هامش ص 2 / 802 .

[4]– الرضي ، شرح الكافية ، ص 2 / 802 .

[5]– نفسه ، 2 / 802 .

نحو : ﴿ مَا دَامَتْ السَّمَواتُ وَ الأَرْضُ ﴾[هود ، 107]، وينقلب ليحتمل معنى المضي و الاستقبال بعد همزة النسوية نحو : (أقمت أم قعدت)....[1].

ويدحض ابن الحاجب هذه الاعتراضات بأنه أراد بحده : " الماضي المجرد من القرائن في أصل وضعه ، فإن قولنا : إن قام زيد قمت ، هو ماضي في اللفظ ، و قولنا : لم يقم ، ماض معنى، فإنك لو أخذت (يقم) عاريا عن القرائن لم يدل على ماض أصلا "[2] ، هو يقصد الماضي المتجرد من القرائن ، لفظا مستقلا .

ونعيب عليه ذلك ، فكان لابد له من الإشارة إلى ذلك في حده حتى يكون حدا جامعا مانعا، ولعلنا نعترض عليه بوجود الدور في حده ، في استعمال فعل (دل) بصيغة الماضي ، الذي هو بصدد التحديد له .

- **حد الإعراب :**

وحد المصنف الإعراب بأنه : " ما اختلف آخره به"[3].

وهو حد جامع مانع ، يقول ملا جامي شارحا له : " الاعراب : (ما) ؛أي: حركة أو حرف ، (اختلف آخره) ؛أي : آخر المعرب ذاتا أو صفة ، (به) ؛ أي: بتلك الحركة أو الحرف ، وحين يراد بـ : (ما) الموصولة ، الحركة أو الحرف ، لا يرد العامل و المقتضى ، ولو أبقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله : (به) ، فإن المتبادر من السبب هو السبب القريب ، والعامل، و المقتضى من الأسباب البعيدة ، وبقيد الحيثية خرج حركة نحو : (غلامي) لأنه معرب على اختيار

[1]- ينظر : السابق ، ص 2 / 803 .

[2]- ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 607 .

[3]- نفسه ، ص2/ 519 ، 602 ، الكافية ، ص 11 .

المصنف ، لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ، ليس من حيث إنه معرب ، بل من حيث إنه ما قبل يا المتكلم بهذا القدر تم حد الإعراب جمعا و منعا"[1].

وقد أوضح الرضي بأن الألف و النون من المثنى و الجمع السالم لا تخل من صدق هذا الحد ، قال : "ولا يقال : إنّ الحد غير جامع ، لأنّ التغير في نحو : مسلمان ، و مسلمون ، ليس في الآخر ، إذ الآخر هو النون ، و ذلك لأن النون فيهما كالتنوين ، فكما أن التنوين – لعروضه – لم يخرج ما قبله على أن يكون آخر الحروف ، و كذا النونان "[2] ، بذلك فالرضي يرى أن حد المصنف حد جامع مانع .

- **حد المعرب :**

وحد الصنف : " المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الأصل"[3].

و (لفظ المركب) " يطلق على شيئين : أحد الجزئين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر، أو الأجزاء الأُخر ، كما يقال في (ضَرب زيدٌ) مثلا إن (زيد) مركب إلى ضرب ، وضرب مركب إلى زيد ، فهما مركبان ، ويطلق على المجموع ، فيقال : ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد ، فهما مركبان، و هذا كما يقال – مثلا – لأحد الخفين هو زوج الآخر ، وتقول لهما معا زوج"[4]، وقوله (الذي لم يشبه) أي : " لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الإعراب ، (مبني الأصل) أي : المبني هو الأصل في البناء ، فالإضافة بيانية ، وهو الماضي ، و الأمر بغير اللام والحرف ، وبهذا القيد خرج مثل : (هؤلاء) في مثل : (قام هؤلاء) ، لكونه مشابها لمبني الأصل"[5].

---

[1]- ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 1 / 63- 64 .

[2] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 1 / 45 .

[3]- ابن حاجب ، الأمالي ، ص2/ 550 ، ص 2/ 552 ، ص519/2 ، ينظر : الكافية في علم النحو ، ص 11 .

[4]- الرضي ، شرح الكافية ، ص 1 / 39 .

[5] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 1 / 58 .

والجدير بالإشارة هنا أن هذا الحد" حد معرب الاسم لا مطلق المعرب ، لأنه في صنف الأسماء [1]، فلا يذكُرُ إلا أقسامها ، فكأنه قال : الاسم المعرب هو الاسم المركب ، وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم "[2]. أي أورده في باب الاسم .

وقد اعترض عليه الرضي بوجود ألفاظ مبهمة و غير مشهورة في حده ، قال : " وهذا دأب المصنف يورد في حدوده هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى ، و المقصود اعتماد عنايته، وينبغ أن يُختار في الحدود و الرسوم أوضحُ الألفاظ في المعنى المراد ، و يحترز عن الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر " [3]، ثم يقول لو أنه سلّم بأن المركب في ظاهره هو أحد الجزئين أو الأجزاء كما قال المصنف ، " فليس كل اسم مركب إلى غيره غير مشابه لمبني الأصل معربا ، بل الاسم المركب إلى عامله ، ألا ترى أن المضاف اسم مركب إلى المضاف إليه ، ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا ، بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافي ، لأن المضاف عامله على قول ، أو الحرف المقدر على الآخر"[4]، بذلك يكون حده غير مانع .

- **حد المضمر :**

وحده ابن الحاجب : " إنه ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره معنى أو لفظا"[5].

وقوله (ما وضع لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب) : " يخرج قول من اسمه (زيد) زيد ضرب ، و قولك لزيد : يا زيد افعل كذا ، وقولك لزيد الغائب : زيد فعل كذا ، فإن لفظ زيد ، وإن أطلق

[1]- وقصد الشارح أن هذا الحد حد للاسم المعرب لأنه جاء في قسم الأسماء من كتابه الكافية ، ينظر : كافية ابن الحاجب ، ص 11 .

[2]- الرضي ، شرح الكافية ، ص 1 / 39 .

[3]- السابق ، ص 1 / 39 – 40 .

[4]- نفسه ، ص 1 / 40 .

[5] – ابن حاجب ، الأمالي ، ص 521/2 ، الكافية ، ص 32 .

على المتكلم ، و المخاطب ، و الغائب ، إلا أنه ليس موضوعا للمتكلم ، ولا المخاطب، ولا الغائب المتقدم ذكره ، بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيْبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر "[1] .

و قوله : (لفظا أو معنى أو حكما) : " أراد بالتقدم اللفظي : ما يكون المتقدم ملفوظا ، إما متقدما تحقيقا ، مثل : (ضرب زيد غلامه) أو تقديرا ، مثل : (ضرب غلامه زيد)، وبالتقدم المعنوي : أن يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ، و ذلك المعنى إما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى : ﴿ اِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾[المائدة ، 8] ، فإن مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى : ﴿ اِعْدِلُوا﴾ ، فكأنه متقدم من حيث المعنى أو من سياق الكلام "[2] ، أما بالنسبة لـ " التقدم الحكمي : فإنما جاء في ضمير الشأن ، و القصة ؛ لأنه إنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ، ثم تفسيرها فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولا مفسرا صار كأنه في حكم العائد إلى الحدث المتقدم المعهود بينك و بين مخاطبك ، وكذا الحال في ضمير (نِعم رجلاً زيدٌ) و (رَبَهُ رجلاً) "[3].

وقد اعترض على حده بأنه غير مانع لأفراد محدوده ، إذ يدخل في حده لفظ المتكلم والمخاطب ، يقول الشارح : " ويدخل في حده لفظ المتكلم و المخاطب ، إلا أن يقال ما وضع لمتكلم به ، أو المخاطب به ؛ أي للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع و المخاطب به ، وكذا في حد أسماء الإشارة ، ينبغي أن يقيد ، فيقال : ما وضع لمشار إليه به ، حتى لا يدخل لفظ المشار إليه "[4] ، فإنّ " (أنا) موضوع لمن يتكلم به ، و (أنت) موضوع لمن يخاطب به ، ويخرج بهذا القيد لفظ (المتكلم) و (المخاطب) فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا "[5].

---

[1] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 2 / 112 – 113 .

[2] – ملا جامي ، الفوئد الضيائية ، ص 23 – 24 .

[3] – السابق، ص 2 / 24 .

[4]– الرضي ، شرح الكافية ، ص 2 / 113 .

[5]– ملا جامي ، الفوائد الغياثية ، ص 2 / 22 .

- **حد المجموع :**

وحده بـ : " ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما "[1].

و أراد المصنف بقوله (ما دل على آحاد) ، " يشمل المجموع و غيره ، من اسم الجنس، كتمر ، ونخل ، واسم الجمع ، كرهط ، ونفر ، و العدد ، كثلاثة " [2] ، قوله (مقصودة): "يخرج منه باب تمر ، لأنه لحقيقة التمرية لا للأعداد قصدا ، لقولك : تُميرٌ ورطل تمرٍ ، وقوله (بحروف مفردة) : يخرج منه باب القوم ، لأنه ليس بحروف مفردة ، و يخرج منه باب ركب ؛ لأنه لم تقصد الدلالة على جماعة الركبان بوضع ركب مأخوذ من راكب ، و إنّما وافق الحروف من غير قصد "[3].

أما قوله (بتغيير ما) دخل " جمعا السلامة ؛ لأن الواو و النون في آخر الاسم من تمامه، وكذا الألف و التاء ، فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات إلى صيغة أخرى"[4] ، ولم يرد على هذا الحد اعتراض فهو جامع لأفراد محدوده مانع لدخول غيرها فيه .

- **حد المصدر :**

وحده المصنف بقوله : "اسم الحدث الجاري على الفعل"[5].

أراد بـ (اسم الحدث) يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كـ: (الضرب ، والمشي) ، أو لم يصدر كـ : (الطول ، و القصر) " [6] .

---

[1]– ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 526 .

[2] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 2 / 657 .

[3] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 526 .

[4] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 2 / 167 .

[5] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 535 .

[6] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 703/2 .

(الجاري على الفعل) " المراد بجريانه على الفعل : أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له ، أو بيانا لنوعه أو عدده ، مثل : جبست جلوسا ، وجَلْسة ، و جِلْسة ، فمثل (القادرية [1] ، والعالمية) ، ومثل (و يلاً له ، ويحاً له) مما لم يشتق الفعل منه ، لا يكون مصدرا، و أن كان الأخيران مفعولا مطلقا "[2].

وقد اعترض الرضي على حد ابن الحاجب لاشتماله على لفظ (الجاري) المبهم ، يقول: "والجري في كلامهم يستعمل في أشياء ، يقال : هذا المصدر جار على هذا الفعل ، أي أصل له، ومأخذ اشتق منه ، فيقال في : حَمِدت حمداً: إنّ المصدر جارٍ على فعله ، وفي نحو : ﴿وتَبَتَّل إلَيْهِ تَبْتيلاً ﴾ [مزمل ، 8] ، إنّ تبتيلا ليس بجارٍ على ناصبه ، ويقال : الصفة جارية على شيء؛ أي ذلك الشيء : صاحبها ، إما مبتدأ لها ، أو ذو حال ، أو موصوف أو موصول ، و الأولى: صيانة الحد عن الألفاظ المبهمة ، و لو قال : اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل ، لكان حدا تاما على مذهب البصرية ، فإن الفعل مشتق منه عندهم ، عكس الكوفيون"[3] ، فلابد للحد عدم اشتماله على الألفاظ المبهمة و الحوشية كما ذكرنا في شروط الحد .

- **حد العلم :**

وحده ابن الحاجب بقوله : " العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد"[4].

[1] – يريد بها الصناعية .

[2] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 2 / 182 – 183 .

[3] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 2 / 704 .

[4] – ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 538 ، الكافية ، ص 37 .

قوله : (ما وضع شيء بعينه) : " أي شخصا أو جنسا ، واحترز به عن النكرات ، والأعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بعلة الاستعمال فيه داخلة في العريف ؛ لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين ، فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك "[1] ، وقوله : (غير متناول غيره) : "يخرج سائر المعارف ، لتناولها بالوضع الواحد ؛ أي معيّن كان بخلاف العلن على ما تقدم "[2] ، و أراد بـ (بوضع واحد) :"أي تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الأعلام المشتركة "[3] ، أي "بتسمية أخرى ، لا بالتسمية الأولى ، كما إذا سميّ شخص بزيد ، ثم سمي شخص بزيد ، ثم سمي به شخص آخر فإنه و إن كان متناولا بالوضع لمعينين، كما تبيّن ، فإنما ذكر قوله : (بوضع واحد) ، لئلا تخرج الأعلام المشتركة عن حدّ العلم "[4].

وقد عيب على الصنف إذ لم يلمح أن ما هو موضوع ليس اطلاقا على وجه الحقيقة الخارجية؛ إذ "أسامة ، موضوع للحقيقة الذهنية الخارجية ، فإطلاقه على الخارج ليس بطريقة الحقيقة ، ولم يصرح المصنف بكونه مجازا، ولابد من كونه مجازا في الفرد الخارجي ، إذ ليس موضوعا له على ما اختار ، قال : إنّ الحقيقة الذهنية و الفرد الخارجي لمطابقيها له كالمتواطئين"[5].

وقد اعترض ابن الحاجب على نفسه بزيادة في الحد قائلا : "ولم تدخل أسماء الأجناس ؛ لأنها خارجة بالجنس الأول من قوله : ما وضع لشيء بعينه، وهو في الحقيقة غير محتاج إليه ، والاعتراض بزيد إذا سمي به باعتبار تعدد وصفه مندفع من غير حاجة إلى زيادة بوضع واحد ، وذلك أن الواضع لما وضعه لشيء بعينه ، في جميع تقديراته لم يضعه لآخر أصلا ، فهو غير متناول ما أشبهه قطعا ، فلا حاجة إلى قوله : بوضع واحد "[6].

---

[1] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 2 / 124 – 125 .

[2] – الرضي ، شرح الكافية ، ص 2 / 503 .

[3] – ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 2 / 125 .

[4]– الرضي ، شرح الكافية ، ص 2 / 503 .

[5]– نفسه ، ص 2 / 504 .

[6]– ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 538 .

وقد اعترض عليه الرضي بعدم المنع لدخول أعلام الأجناس في الحد ، يقول : " ولا يخرج علم الجنس نحو : أسامة عن هذا الحد ، على ما ذكر المصنف ، وذلك أنّه قال : أعلام الأجناس وضعت أعلاما للحقائق الذهنية "[1] للحقائق الذهنية أي ما كان بعينه .

- **حد اسم الفاعل :**

وحده المصنف أنّه : " ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث "[2].

يقول ابن الحاجب مبينا المراد من قوله (ما أشتق من فعله) :" يشمل اسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فإذا قلنا : لمن قام به ، خرج اسم المفعول ، فإنه ليس قائما به ، إنما هو واقع عليه"[3] ، وقوله (لمن قام به) : " يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة ؛ لأن الجميع ليس (لمن قام به) "[4] كـ " اسم المفعول ، والآلة ، و الموضِع ، و الزمان (...) ولا يشمل جميع أسماء الفاعلين، نحو : زيد مُقابل عمرو ، و أنا مُقترب من فلان ، و مُبتعد عنه ، ومجتمع معه ، فإن هذه الأحداث نسبة بين الفاعل و المفعول ، لا تقوم بأحدهما معينا دون الآخر"[5] ، ويبرر المصنف لذلك بقوله: "وقولنا ههنا : (لمن قام به) ، أولى من قولنا : (لمن نسب إليه) ، لأنا لو قلنا هذه العبارة لورد علينا مفعول مالم يسم فاعله ، فإنه بلا خلاف في قولنا: (ضُرب زيد) ، فإن الضرب منسوب إلى زيد على سبيل الوقوع عليه "[6] ، وقوله : (بمعنى الحدوث) : " يخرج الصفة المشبهة ؛ لأن وضعها على أن على أن تدل على معنى ثابت "[7] وهو في رأي ملا جامي لا يخرجه ، و سيأتي ذكره بعد حين .

---

[1]- الرضي ، شرح الكافية ، ص 2 / 503 .

[2]- ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 529 ، الكافية ، ص 14 .

[3]- نفسه ، ص2/ 529 .

[4]- ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 2 / 190 .

[5]- الرضي ، شرح الكافية ، ص 2 / 722 .

[6]- ابن الحاجب ، الأمالي ، ص2/ 526 .

[7]- ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، ص 2 / 190 .

وقد اعترض عليه بوجود عيب لفظي في الحد وهو قوله (لمن) ، يقول الرضي : ''الأولى أن يقول : لما قام به ، و ذلك لما ذكرناه ، أن المجهول أمره يُذكر بلفظ (ما) ، ولعله قصد التغليب''[1] ، وبهذا العيب اللفظي أصبح حد المصنف غير مانع ، إذ يدخل فيه اسم التفضيل ، يقول ملا جامي : '' خالف أكثر الشارحون المصنف و أسندُوا إخراج اسم التفضيل إلى قوله : (بمعنى الحدث) ، كما أسندوا إخراج الصفة المشبهة إليه ظنا منهم أن الاشتقاق (لمن قام به) شامل لاسم التفضيل ، ولم ينتبهوا أن الاشتقاق متضمن معنى الوضع ، كما علمت ''[2] ، فحينئذ '' يكون الحق أن خروج اسم التفضيل مسندا إلى قوله (لما قام) لما فعله المصنف ، لا إلى قوله : بمعنى الحدوث ''[3].

[1]- الرضي ، شرح الكافية ، ص 2 / 721 – 722 .

[2]- ملا جامي ، الفوائد الضيائية ،ص 2 / 192 .

[3]- نفسه ، هامش ، ص 2 / 191 .

خلاصة الفصل الثاني

يتضح لنا من خلال دراسة الحدود التي جمعناها من أمالي ابن الحاجب ؛ أنها في أغلبها لا يصدق عليها لفظ حد ، فهي حدود غير جامعة أو مانعة ، وذلك التمسناه من خلال اعتراض الشراح بوجود خلل في الحد إنا و إياهم في ذلك .

و الجدير بالذكر أن هذه الحدود التي تم ذكرها في الأمالي ، هي الحدود التي دونها في مقدمته في الكافية ، فكان طلابه في مجلسه العلمي يسألونه ، وكان يجيب عليهم شرحا و توضيحا ، لذا ما جمعناه من حدود كانت مما قد سئل عنه .

خـــاتمة

وفي الأخير هذه أبرز النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة التي قمنا بها :

– إن وجود التعريف في النحو ، وغيره من العلوم ، أمر لا مناص منه ، لأّنه لا يكون علم إلا وله مصطلحات مصحوبة بمفاهيم تعارف عليها أصحاب ذلك العلم .

– تعددت أساليب التعريفات النحوية من أجل ايضاح المصطلحات النحوية، فمنها ما وقع ضمن اطار النظرية النحوية ،كالتعريف بالماهية ، و العمل ، والحكم ، ومنها ما وقع ضمن اطار النحو ، ويشمل التعاريف الشكلية ، والوظيفية .

– قطع التعريف النحوي أشواطا حتى بلغ مرحلة النضج ، وقد اكتسى في بعض مراحله ثياب المنطق الأرسطي ، مما جعله متشابكا و معقدا .

– اعترض النحويين على بعضهم وفق مقتضيات المنطق وعلم الكلام ؛ بحثا عن الحد الجامع المانع ، وبهذه أضحى للمصطلح النحوي الواحد عدة تعاريف .

– الناظر للحدود النحوية يجد أنها ذات أصلين أحدهما تمييزي ؛ أي أريد بالحد تمييز المحدود عن غيره ، لا الاتيان بالحد كما هو عند علماء المنطق ، و الآخر أصل تقريبي؛ أي أنه يقترب من الحد الجامع المانع .

– لقد اعترض على أغلب حدود ابن الحاجب التي تحدث عنها في أماليه ، فما منها حد حقيقي ، باستثناء حده للإعراب ، و لعطف البيان ، الذين صدق عليهما الحد.

– كانت أغلب الاعتراضات على حدود ابن الحاجب بأنها غير جامعة لأفراد محدوده ، أو أنها غير مانعة من دخول غيرها فيها .

– ما جاء به ابن حاجب من حدود كانت أغلبها من صنيع ألفاظه ، إلا ما قد تبنى كحد الحرف عن الزجاجي ، و حد المفعول به عن الزمخشري .

قائمة المصادر و المراجع

1) ابن الحاجب ، الأمالي ، تح : فخر سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، دس ، ج1.

2) ابن الحاجب ، الأمالي ، تح : فخر سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، دس، ج2.

3) ابن الحاجب ، الايضاح في شرح المفصل ، تح : موسى العليلي ، إحياء التراث ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق ، دط ، دس ج1 .

4) ابن الحاجب ، الكافية في علم النحو و الشافية في علم التصريف ، تح : صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر دط ، دس .

5) ابن سينا ، النجاة في الحكمة المنطقية و الطبيعة الآلهية ، مطبعة السعادة، مصر ، ط2 ، 1938م .

6) ابن مالك ، تسهيل الفوائد ، مطبعة الميرية ، مكة ، السعودية ، ط1 ، 1319هـ .

7) ابن مالك ، متن الألفبة ،المكتبة الشعبية ، بيروت ، لبنان ، دط، دس.

8) ابن مالك ،شرح الكافية الشافية ، تح : عبد المنعم هريري ، دار المأمون للتراث ، مكة ، السعودية ، ط1 ، 1982م ، ج1 .

9) ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، دط ، دس ، ج3 .

10) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح : مازن مبارك ، محمد علي حمد الله ، مر : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط1، 1964م ، ج1 .

11) أبو البقاء الكفوي ، الكليات ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1998م .

12) أحمد الفاكهي ، شرح كتاب الحدود في النحو ، تح : أحمد الدميري ، د ب ، د ط ، دس.

13) ارسطو ، منطق أرسطو ، تح : عبد الرحمن بدوي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر، دط ، 1952م ،ج3

14) أرسطو ، منطق أرسطو ، تح : عبد الرحمن بدوي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر، دط، 1948م ،ج1 .

15) امحمد بابا ، التعريفات النحوية الأسس و الأهداف كتاب الحدود في علم النحو للآبذي نموذجا ، مذكرة دكتوراه ، أحمد قريش ، قسم اللغة و الأدب العربي ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر .

16) البطليوسي ، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، تح : سعيد سعودي ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، دط ، دس.

17) الجزولي ، المقدمة الجزولية في النحو ، تح : شعبان عبد الوهاب محمد، دد ، دب، دط ، دس.

18) جنان التميمي ، الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا) ، ماجستير ، محمد العياشي ، قسم اللغة العربية و آدابها ، جامعة ملكة سعود ، السعودية ، شبكة اللغويات العربية ، 2008م .

19) حسن خميس الملخ ،التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2002م .

20) الخليل ابن أحمد الفراهيدي ، الجمل في النحو، تح : فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1985م.

21) الرضي ، شرح كافية بن الحاجب ، تح : حسن الحفظي ، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة و النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، دط ، 1993 م ، ج1 .

22) الرضي ، شرح كافية بن الحاجب ، تح : حسن الحفظي ، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة و النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، دط ، 1993 م ، ج2 .

23) الرماني ، منازل الحروف ، تح : عرفان حسونة ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2005م .

24) رياض يونس السواد ، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العشرين، دار الراية ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2009م .

25) الزجاجي ، الايضاح في علل النحو ، تح : مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1979م .

26) الزجاجي ، الجمل ، تح : ابن أبي شنب ، مطبعة جول كربونل ، الجزائر، دط ، 1926م.

27) زكريا أرسلان ، إبستمولوجيا اللغة النحوية ، دار كنوز المعرفة ، عمان، الأردن ، ط1 ، 2016م .

28) زكرياء الأنصاري ، مطلع شرح ايساغوجي ، تح : عبد الرحمن النادي، دب ، دط ، دس.

29) الزمخشري ، المفصل في علم اللغة ،تح : فخر صالح قدارة ، دار عمار،عمان ، الأردن ، ط1 ، 2004 م .

30) سعد الدين التفتزاني ، متن تهذيب المنطق و الكلام ، تح : عبد القادر الكردي ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط 1 ، 1912 م .

31) سليمان أبو صعاليك ، أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب ، طبع بدعم من وزارة الثقافة ، العراق ، دط ، 2009 م .

32) سليمان بن علي الضحيان ، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، جامعة أم القرى لعلوم اللغات و آدابها ، العدد 7 ، يناير 2012م .

33) سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1988م، ج4 .

34) سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط3، 1988م ج3 .

35) سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام هرون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1988م ، ج2 .

36) سيبويه ، الكتاب ،تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط3 ، 1988م ، ج1 .

37) السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، مكتبة مصطفى الباني الحلبي ، مصر ، دط ، دس .

38) الشريف الجرجاني ، معجم التعريفات ، تح : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، مصر ، دط ، دس.

39) الشلوبين ، شرح المقدمة الجزولية الكبير ، تح : تركي العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، ط1 ، 1993م، ج1 .

40) عبد الحميد وقاف ، البذور الأولى للحدود النحوية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة الآداب و العلوم الإنسانية ، المجلد 29 ، العدد 2 ، 2007م.

41) عبد الرحمن السنوسي ، مقدمة في صنع الحدود و التعريفات ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2004م .

42) عبد الرؤوف بن المناوي ، التوقيف على مهمات التعريف ، تح : عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1990م .

43) عقيل رحيم علي ، الدور في الحدود النحوية ، مجلة كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ، جامعة بغداد ، العدد 96 .

44) عوض القوزي ، المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، السعودية ، ط1 ، 1981م .

45) الغزالي ، معيار العلم في المنطق ، تح : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 2013م .

46) الفيرزآبادي ، القاموس المحيط ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، دط ، 2008 م .

47) ماجد شتيوي، أساليب تعريف المصطلح النحوي ، ماجستير ، حسن خميس الملخ ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب و العلوم في جامعة آل البيت ، العراق، 2002م.

48) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، مصر ، ط4 ، 2004م.

49) المرادي ، توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تح : عبد الرحمن سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2001م ، ج1.

50) ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، تح : أحمد عناية ، محمد مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2009م ، ج1.

51) ملا جامي ، الفوائد الضيائية ، تح : أحمد عناية ، محمد مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2009م ،ج2 .

52) نشأت علي محمود ، المصطلحات المشتركة ين علماء المنطق و علماء النحو ، مجلة جامعة زاخو ، المجلد 1 ، العدد 1 ، 2013م .

53) النكري ، دستور العلماء ، تح : حسن هاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ،2000م ،ج3 .

54) النكري ، دستور العلماء ، تح : حسن هاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000م ،ص ج2 .

55) نوزت أحمد كريشان ، الاعتراض النحوي على الأداء اللغوي بين الفراء و المبرد في ضوء علم اللغة المعاصر ، دكتوراه ، قسم اللغة العربية و آدابها ، جامعة مؤتة ، الأردن ، 2015م .

فهرست المحتويات

فهرست المحتويـات

المحتوى	الصفحة
– مقدمة	أ–ج
➢ الفصل الأول : الحد النحوي بين الابداع و الاتباع	46–04
– تمهيد	05
– أولا : التعريف : مفهومه ، أجزاؤه ، أقسامه	20–06
1) مفهوم التعريف	06
أ. لغة	06
ب. اصطلاحا	06
2) أجزاء التعريف	08
أ. الجنس	08
ب. النوع	10
ج. الفصل	11
د. الخاصة	12
هـ. العرض العام	13
3) أقسام التعريف	13
أ. باعتبار الماهية المعرفة	13
1. التعريف الحقيقي	13
2. التعريف الإسمي	14
ب. باعتبار ما يتركب منه المعرف	15
1. الحد التام	15
2. الحد الناقص	15
• شروط الحد	16
• في تعدد الحدود	17
• في أقسام ما يطلق عليه حد	18

فهرست المحتويـات

3. الرسم التام	**18**
4. الرسم الناقص	**19**
• أقسام الرسم الناقص	**19**
5. التعريف اللفظي	**20**
– **ثانيا : أساليب التعريف النحوي**	**28-21**
1) التعريفات التي تقع ضمن إطار نظرية النحو	**21**
1. التعريف بالماهية	**21**
2. التعريف بالعمل	**21**
3. التعريف بالحكم	**22**
4. التعريف بالميزان الصرفي	**23**
2) التعريفات التي تقع ضمن إطار النحو	**24**
1. التعريفات الشكلية	**24**
أ. التعريف بالوصف	**24**
ب. التعريف بالخاصية	**25**
ج. التعريف بالحصر أو التقسيم	**26**
2. التعريفات الوظيفية	**27**
أ. التعريف بالمثال	**27**
ب. التعريف بالمعنى الوظيفي	**27**
ج. التعريف بالضد	**28**
– **ثالثا : مراحل تشكل الحد النحوي**	**45-29**
1) الحدود النحوية قبل الكتاب	**29**
2) الحدود النحوية في الكتاب	**32**
• أساليب التعريف النحوي في كتاب سيبويه	**35**
3) الحدود النحوية بعد الكتاب	**38**
1. مرحلة اتباع المنهج المنطقي	**38**
2. مرحلة اخضاع الحدود النحوية لمقاييس المنطق	**39**

• من أصول بناء الحد النحوي	44
✓ **خلاصة الفصل الأول**	46
➢ **الفصل الثاني : طبيعة الحدود النحوية في أمالي ابن الحاجب**	47-79
– **تمهيد**	48
– **ابن الحاجب**	49
– **كتاب الأمالي**	50
– **أولا : الكلام و ما يتألف منه**	52-54
• حد الكلمة	52
• حد الاسم	53
• حد الحرف	54
– **ثانيا : المرفوعات و المنصوبات**	55-62
1) المرفوعات	55
• حد الفاعل	55
2) المنصوبات	56
• حد المفعول المطلق	56
• حد المفعول به	57
• حد المفعول فيه	59
• حد المنادى	60
• حد الاستثناء المنقطع	61
– **ثالثا : المجرورات و التوابع**	63-69
1) المجرورات	63
• حد المضاف إليه	63
2) التوابع	64
• حد التوابع	64
• حد النعت	66
• حد البدل	66
• حد بدل الإشتمال	67

فهرست المحتويـات

• حد عطف النسق	**68**
• حد عطف البيان	**69**
– **رابعا : مواضيع متفرقة**	**78–70**
• حد الفعل الماضي	**70**
• حد الإعراب	**71**
• حد المعرب	**72**
• حد المضمر	**73**
• حد المجموع	**74**
• حد المصدر	**75**
• حد العلم	**76**
• حد اسم الفاعل	**77**
– **خلاصة الفصل الثاني**	**79**
– **الخاتمة**	**80**
– **قائمة المصادر و المراجع**	**82**
– **فهرست المحتويات**	**91–88**

ملخص الـــــدراسة :

إن الهدف من هذا البحث دراسة أثر المنطق في صناعة الحد النحوي ، و ذلك باختيار أهم المجالات التي تأثر فيها النحو العربي بالمنطق اليوناني ، وهو مجال الحدود ، و التعريفات ، هذا من خلال دراسة طبيعة الحدود المتواجدة في كتاب أمالي ابن الحاجب ، وتقصي مدى حديتها جمعا ومنعا .

ويقوم البحث في قسمه الأول باستعراض ماهية التعريف و أجزائه المتمثلة في كليات أرسطو الخمسة ، من ثمّ بيان أقسامه التي ينتمي إليها الحد ، ثم ننتقل لبيان أساليب النحاة في التعريف ، بعدها نتتبع مراحل تشكل الحد النحوي من بدايات نشأته ، إلى نضجه ، انتهاء بتأثره بمقاييس المنطقيين ، مع بيان أصل الحد عند النحويين العرب ، الذي يبين الفارق بينه و بين الحد المنطقي .

أما بالنسبة للقسم الثاني من البحث ، فقمنا فيه بجرد الحدود المتواجدة في أمالي ابن الحاجب ، و التي كانت أغلبها من صنيعه ، ثم قمنا بتقصي حديتها من خلال الاعتراض ، والتي تبين أن أغلبها ليست بحدود ، لدخول الاعتراض عليها .

Abstract

The aim of this research is to study the impact of logic in making the grammatical border, by choosing the most important areas in which Arabic grammar was affected by Greek logic, which is the field of limits, and definitions, by studying the nature of the limits found in the book of Amali Ibn Al-Hajeb, and investigating the extent of its limits as a whole. Forbidden.

The research in its first section reviews the nature of the definition and its parts represented in Aristotle's five faculties, then clarifying its sections to which the boundary belongs, then we move on to clarifying the grammarians' methods of definition, after which we trace the stages of the formation of the grammatical boundary from the beginning of its inception, to its maturity, and to the end of being affected by the standards of logicians. , with an explanation of the origin of the limit according to the Arab grammarians, which shows the difference between it and the logical limit.

As for the second part of the research, in it we made an inventory of the limits found in Amali Ibn al-Hajeb, which were mostly of his creation, and then we investigated its limits through the objection, which turned out that most of them are not limits, to enter the objection to it.